

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٥٤

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نفو
كوانغ زوان (فيت نام).
عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى
الأولمبي."

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال

أما بالنسبة لمناقشة اليوم فقد اشتركت اليابان مع
عدد كبير من الدول المشاركة في تقديم مشروع قرار
يدعو إلى مراعاة الهدنة الأولمبية أثناء دورة الألعاب
الشتوية الأولمبية الثامنة عشرة، التي ستعقد في ناغانو،
باليابان، في الفترة من ٧ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٨.

بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى
الأولمبي

مشروع القرار A/52/L.23/Rev.1

وأود أولاً أن أعرب عن عميق امتناني للسيد خوان
أنطونيو سامارانش، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية،
لمبادرته بالدعوة إلى مراعاة الهدنة الأولمبية، ولممثلي
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساندتهم لتلك المبادرة
منذ عام ١٩٩٣.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي
الكلمة لممثلة اليابان لتتولى عرض مشروع القرار
A/52/L.23/Rev.1.

وأنا لا أعتقد أن الهدف الوحيد من الرياضة هو
تحطيم الأرقام القياسية. فالنمو المتوازن للعقل والجسد
معا هو أيضاً هدف من أهداف الرياضة. والمنافسة
الشريفة، بروح رياضية، تعزز الاحترام المتبادل الذي
يستبعد كل أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على
العنصر، أو الدين، أو الجنس، أو القومية، ويخدم في تعميق
الود المتبادل. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي بنا تدريجياً إلى
تحقيق السلام والتفاهم. وهما هدفان مشتركان بين جميع
بني البشر.

السيدة كوتاني (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
إسمي ميكاكوكوتاني. وبصفتي عضواً في الفريق الياباني،
شاركت في دورتين للألعاب الأولمبية - في سوول في
عام ١٩٨٨، وفي برشلونة في عام ١٩٩٢ - وفزت
بميداليتين في السباحة المتزامنة. وأنا أيضاً عضو في
لجنة الرياضيين التابعة للجنة الدولية الأولمبية. ويسعدني
ويشرفني اليوم أن أمثل اليابان في الجمعية العامة وأن
أشارك في نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال، "بناء

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومع أخذ هذا في الاعتبار، أقترح اليوم أن نقرر مراعاة الهدنة الأوليمبية أثناء دورة الألعاب الشتوية الأوليمبية الثامنة عشرة في شباط/فبراير المقبل، وأن نحث على تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمثل الأعلى المتجسد في الهدنة الأوليمبية. وآمل بإخلاص أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع.

وبالإضافة إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ١٥٩ دولة والمدرجة في الوثيقة A/52/L.23/Rev.1، فقد انضمت البلدان الـ ١٧ التالية إلى مقدمي القرار: الأردن، استونيا، بالاو، البرازيل، بلجيكا، بيلاروس، تايلند، الجمهورية العربية السورية، العراق، فنلندا، فييت نام، قيرغيزستان، كوبا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أتمنى لممثلي اليابان وفريقها إحراز المزيد من الميداليات في دورة الألعاب الشتوية الأوليمبية الثامنة عشرة التي ستعقد في ناغانو في شباط/فبراير ١٩٩٨.

السيد زاكاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتحدث أمام الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي". ويشرف وفد بلادي على حد سواء أن يشارك مع عدد كبير من الدول الأعضاء الأخرى في تقديم مشروع القرار المتعلق ببند جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/52/L.23/Rev.1، الذي عرضه باقتدار ممثل اليابان.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الخمسين، القرار ١٣/٥٠، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى التأكيد مجددا على التقيد بالهدنة الأوليمبية، أو "إيكيتشيريا" كما كانت معروفة أثناء العصور اليونانية القديمة، كل أربع سنوات أثناء الألعاب الصيفية والشتوية.

ويجسد مشروع القرار ذاك النداء التاريخي والرسمي الذي وجهه رئيس الجمعية العامة إلى جميع الدول من أجل التقيد بالهدنة الأوليمبية أثناء دورة الألعاب الأوليمبية السادسة والعشرين، سعيا لإقامة سلام دائم، سواء كانت أم لم تكن أطرافا في مواجهة معينة، وأن تركز أفكارها

والألعاب الأوليمبية هي أعظم احتفال رياضي عالمي. وتمثل الحلقات الأوليمبية الخمس القارات الخمس وترمز إلى عرى الصداقة والتضامن الوثيقة التي تنشأ من خلال المثل الأوليمبي بين شباب العالم. فالرياضيون الذين يجتمعون في الألعاب الأوليمبية ويتنافسون في المهارة والقوة، إنما يعمقون التفاهم والود المتبادلين، ويقدررون أهمية السلام في العالم.

وفي بلاد الإغريق القديمة كان السلام يحظى بقيمة عالية، إذ أن كل الأعمال العدائية تتوقف أثناء فترة الألعاب التي تجري في أوليمبيا. وكان الرياضيون المشاركون يكفل لهم المرور الآمن حتى عبر أراضي العدو، بفضل الهدنة الأوليمبية، المعروفة بـ "إيكيتشيريا".

وهذا المثل الأعلى للألعاب الأوليمبية القديمة هو الذي سعى البارون بيير دي كوبرتان الفرنسي إلى إحيائه من جديد في الحركة الأوليمبية الحديثة. واليوم، بعد مرور أكثر من قرن على انعقاد أول دورة ألعاب أوليمبية حديثة في أثينا في عام ١٨٩٦، لا تزال نتائج ذلك المثل الأعلى - أي التوق إلى السلام.

وغني عن القول، إن هذا المثل الأعلى سيسود خلال دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية المقبلة في ناغانو، التي تعمل لتعزيز احترام جمال الطبيعة وسخائها وتحتفل بالسلام والنية الحسنة بوصفهما مثلين أعلىين للقرن الحادي والعشرين.

وهذه الدورة هي دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية الثانية التي تعقد في آسيا، بعد تلك الدورة التي عقدت في سابورو في عام ١٩٧٢.

وأنا على يقين راسخ بأن دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية في ناغانو ستوفر مكانا للتبادل بين الشباب من جميع أنحاء العالم، وستسهم في جعل هذا العالم أفضل وأكثر سلاما.

وفي غضون ٧٤ يوما ستبدأ آخر دورة في الألعاب الأوليمبية الشتوية في هذا القرن. وفي هذه المناسبة دعونا نجدد تصميمنا على كفالة أن يمارس سكان العالم في القرن الحادي والعشرين القادم التسامح وأن يعيشوا في سلام، كما نصت على ذلك ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

غير ذلك - لا وجود له إطلاقاً، والمبدأ الأساسي السائد هو المساواة.

خلال الألفيات الثلاث الماضية ظل الشعب اليوناني ملتزماً بصدق وبعمق بالمثل الأعلى الأولمبي، القائم على المبادئ النبيلة المتمثلة في التفاهم والتسامح والتضامن والكرامة. والتقدير بهذه المبادئ يتخذ بعداً خاصاً، ولا سيما في أيامنا، التي يعاني فيها العالم من شرور فظيعة، مثل النزاعات المسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والعنف، والإرهاب، والجريمة والمخدرات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمشاكل معقدة وحادة مثل الجوع والفقر واليأس والبطالة، وأخيراً وليس آخراً، الانتهاكات الواضحة والجسيمة لحقوق الإنسان التي تمر دون عقاب. فمن خلال الهدنة الأولمبية والمثل الأعلى الأولمبي، يمكن اتخاذ خطوات قوية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، والحوار البناء والمصالحة والسعي لإيجاد حلول دائمة وعادلة للمشاكل المعاصرة. وهذه الحلول يجب أن تستهدف في المقام الأول القضاء على جميع أشكال المعاناة الإنسانية، وإعلاء شأن الصداقة بين الشعوب، والتعاون والمساواة بين الشعوب، وتعزيز السلم على نطاق عالمي وصونه.

إن رمز الحلقات الخمس المتداخلة والمُعترف به دولياً يعني بوضوح الاتحاد والأخوة بين القارات الخمس، التي يمثل الرياضيون فيها كل شعب من شعوب العالم.

ويود وفد اليونان أن يشيد باللجنة الأولمبية الدولية، وهي إحدى أهم المنظمات غير الحكومية، على كل الجهود المضنية التي تبذلها على نطاق العام، للنهوض باستمرار بالمثل الأعلى الأولمبي في جميع الميادين الممكنة وعلى جميع المستويات، وهدفاً الأوضح أن تحقق من خلال تلك الجهود حماية البيئة، والمضي قدماً بالتقدم الاجتماعي وصون السلام.

ونود، بصورة خاصة، أن نعرب عن تقديرنا للجنة الأولمبية الدولية على مبادراتها لإبرام اتفاقات تعاون متبادلة النفع بينها وبين هيئات ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية.

وأعمالها على المبادئ والمثل التي تسعى إلى نشرها إيكيتشيريا والحركة الأولمبية.

ومع ذلك، فالأهم، هو النداء الموجه إلى الضالعين حالياً في نزاعات مسلحة من أجل تأييد هذا المبدأ ووقف جميع الأعمال العدائية، تمشياً مع التقيد به.

وما برحت إيكيتشيريا تعيش في قلوب الشعب اليوناني لأكثر من ٣٠ قرناً. إنه تقليد قديم في بلدي، تتوقف بموجبه جميع النزاعات أثناء فترة الهدنة، التي تبدأ قبل افتتاح الألعاب الأولمبية بسبعة أيام وتنتهي في اليوم السابع بعد انتهاء الألعاب بهدف توفير ممر آمن من أولمبيا وإليها للرياضيين والفنانين وأقربائهم وللحجاج.

وإن تنفيذ مبدأ إيكيتشيريا من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يؤذن ببداية حقبة جديدة يؤمل أن تؤدي إلى التلاشي التدريجي للمآسي الإنسانية التي يسببها طاعون الحرب.

ومن الأهمية على حد سواء الإشارة إلى أن الاسكندر الأكبر، وقد أدرك أهمية الروح والمثل الأولمبية، بأن أوصى باعتبار مدينة أولمبيا القديمة، مكان ولادة الألعاب الأولمبية، عاصمة لجميع اليونانيين. وفي حملته التاريخية، كان هذا الرجل العظيم سعيداً بأن يرى رؤيته تتحقق في نشر الحضارة اليونانية، مع المثل الأعلى الأولمبي، إلى أقاصي العالم القديم. وإنه لفي هذا الإطار الروحي بنى الإسكندر الكبير المدرجات الرياضية ونظم الألعاب الرياضية في معظم الأماكن التي قاد إليها حملته الإنسانية. وشدد تشديداً خاصاً على النهوض بفكرته وهي أن كل شخص ينبغي أن يتشاطر فضائل كمال الجسد، وسماحة النفس، ولطافة الروح، والمنافسة النبيلة والتميز الفردي المنبثقة من النصر والنزاهة والصدق.

لقد كان المثل الأعلى الأولمبي في الماضي ولا يزال في أيامنا مصدر غلham وأمل للإنسانية لا ينضب. إنه يعبر عن جوهر إرادة التنافس نفسه، من خلال الوسائل السلمية، لتحقيق الأهداف السلمية وتحقيق النصر من خلال الجهد الفردي والممارسة المتناغمة مع الجسد والنفس. ومن الواضح جداً أنه لم يكن يعني أبداً القضاء على الخصم - بل والأسوأ - إذلاله.

وفي إطار روح الأخلاق الأولمبية، فإن أي شكل من أشكال التمييز - العرقي، والديني، والسياسي، واللغوي، أو

ومن المهم أن نعزز التمسك بالأخلاق الأوليمبية، وبخاصة إدارة الألعاب بطريقة عادلة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بالجهود المبذولة لمكافحة استخدام الشحيمات الابتنائية المحظورة والأدوية الأخرى.

وقبرص، وهي بلد صغير، انتهجت منذ استقلالها سياسة خارجية نشطة تركز على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تتفق تماما مع المثل الأعلى الأوليمبي وتمثل له.

واقترح الرئيس كليريدس بتجريد قبرص من السلاح هو آخر تعبير عن عزمنا على أن نصبح جسرا للسلام في منطقتنا الحساسة في شرقي البحر الأبيض المتوسط وموطنا للوثام والتفاهم لكل المجتمعات التي تعيش في الجزيرة. ونحن نجدد في هذه المناسبة المهمة مناشدتنا قبول هذا الاقتراح لكي تتمكن قبرص من المشاركة في الألعاب الأوليمبية القادمة بوصفها دولة مسالمة وسعيدة وموحدة من جديد.

وقد شعر شعب قبرص بارتياح عميق لقرار اللجنة الأوليمبية الدولية بشأن استضافة اليونان للألعاب الأوليمبية في عام ٢٠٠٤، فهي مهد الحركة الأوليمبية. ونحن نؤيد هذا القرار على أنه دعوة لانطلاق جديد وتعبير عن الإرادة الجماعية للبشر بجعل القرن الحادي والعشرين حقبة للجهود الجادة التي تستهدف إرساء السلام ودفع التقدم الاجتماعي والازدهار إلى الأمام. لقد شهد القرن العشرون، الذي يقترب من نهايته، حربين عالميتين، وعداوات أيديولوجية، وصراعات إقليمية ومحلية، وسياسة "التطهير العرقي". ونأمل أن تكون القاعدة في الألفية الجديدة هي احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناننا للجهود العظيمة التي تبذلها اللجنة الأوليمبية الدولية التي تشرب الشباب هذه المثل العليا التي تكفل عالما أفضل وأكثر إنسانية.

السيد بواسون (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن جمعيتنا توشك أن تعتمد للمرة الثالثة مشروع قرار ببناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي. وقد قدمت الآن هذا النص ببلاغة فائقة ممثلة اليابان، السيدة ميكافو كوتاني، وهي رياضية فذة وبطلة أوليمبية. ونحن ممتنون لها عظيم الامتنان.

ونرى أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبذل قصاراها لتشجيع هذا التعاون، لأن لدينا قناعة قوية أنه من خلال الألعاب الرياضية، تكتسب طائفة واسعة من الأنشطة، حافزا هاما، إذ أن الرياضة أصبحت مكونا هاما من مكونات ثقافتنا الحديثة ولأن الرياضة تمثل عنصرا هاما يشجع الشعوب على الامتناع عن اللجوء إلى العنف، مما يمكنها، في الوقت نفسه، من استخدام معرفتها وتجربتها لكي تفهم نفسها وغيرها من الآخرين.

إن اليونان، التي على استعداد لاستضافة الألعاب الأوليمبية في ٢٠٠٤، تنقل رسالة قوية إلى شباب العالم، دون أي تمييز، لكي يشاركوا في الألعاب التي نثق بأنها مع بداية الألفية الثالثة ستعطي قوة دفع جديدة للمبادئ والمفاهيم الأساسية للصدقة، والتضامن، والتفاهم، واللعب المنصف.

وفي الختام، يود وفد بلادي، مرة أخرى، أن يؤكد من جديد على أن المثل الأعلى الأوليمبي الذي ما زال مصدرا لا ينضب للأمل والإلهام سيحمل المشعل مع الشعلة الأوليمبية إلى الأجيال الحاضرة والمقبلة من أجل عالم أفضل وأكثر إنسانية وسلاما.

السيد زاكيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بداية، أن أعبر عن سروري إزاء العدد الكبير من البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار، الذي يدل على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على المثل الأعلى الأوليمبي.

ويتمثل التحدي الكبير الآن في اتخاذ الخطوات العملية الأولى من أجل ترجمة التقيد بالهدنة الأوليمبية أو "إيكيتشيريا" إلى واقع، أثناء الألعاب الأوليمبية الصيفية والشتوية، بدءا بالألعاب الأوليمبية الشتوية في ناغانو، في اليابان.

إن الهدنة الأوليمبية تعبير عن توق البشرية إلى السلام والتفاهم والوفاق وفكرة التمايز النبيلة، القائمة على التنافس المخلص. ففي السعي من أجل التفوق، يتساوى جميع الرياضيين ويكون النصر نتيجة القدرة والتدريب والعمل الجاد والمواظبة. والتمييز ضد بلد ما أو شخص ما على أساس العرق والدين والسياسة والجنس أو غير ذلك بتعارض مع الروح الأوليمبية.

وبخاصة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية، وحماية البيئة، والنهوض بالصحة والتربية، وهي مجالات مشتركة لنشاط المنظمات.

واللجنة الأولمبية الدولية تجعل هذا التعاون أحد أهدافها الأولية. ومنذ إنشائها قبل أكثر من مائة عام، وهي تحاول تطوير الأنشطة الرياضية الأولمبية بوصفها طريقة نشطة لتعليم الصغار في مختلف بلدان العالم التفاهم والتآلف الدوليين، دون أي نوع من التعصب.

وفي هذا الصدد، فإن قرار اللجنة الأولمبية الدولية برفع علم الأمم المتحدة في جميع مواقع المنافسة الأولمبية هو قرار رمزي إلى أقصى حد.

إننا كثيرا نجد أنفسنا محاطين بالعنف. ولا تزال التربية أفضل أداة للتغلب عليه. ومن واجبنا أن نغرس في أبنائنا قيم احترام الآخرين والتسامح معهم. ويمكن لممارسة الرياضة، بل وينبغي لها أن تسهم في ذلك، ويجب تشجيعها بوصفها وسيلة لتعزيز التفاهم والتضامن والصدقة والأخلاق. واللجنة الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية تبذل قصارى جهدها في هذا المجال، ونحن نشني عليها لذلك ثناء مخلصا للغاية.

ورئيس وفد إمارة موناكو لدى الجمعية العامة، سمو ولي العهد الأمير ألبرت، وهو رئيس لجنة موناكو الأولمبية وعضو اللجنة الأولمبية الدولية أيضا، يعلق أهمية قصوى على هذه المهمة الأساسية التي تتشاطرها المؤسسات. ومشاركة موناكو في تقديم مشروع القرار المقدم اليوم لتوافق عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعبير آخر عن التزامنا بهذا الهدف.

وباعتماد مشروع القرار المتعلق ببناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي، فإن الجمعية العامة تعزز التعاون بين الأمم المتحدة والحركة الأولمبية الدولية، كما أنها تضعه في إطار عملية مستمرة طويلة الأجل تسلط عليها الأضواء كل أربعة أعوام بعقد دورات الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية.

والتأييد العريض لمشروع القرار والعدد الكبير لمقدميه يبعثان على التشجيع الهائل. وينبغي لنا نحاول أن نبين أن رسالة مشروع القرار ليست مجرد رسالة أمل رمزي، بل أنها تعبير عن الرغبة في إرساء السلام من جانب مجتمع عالمي قوي ومتحد في وجه العنف البغيض

وفي مشروع القرار هذا، تحت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية أثناء دورة الألعاب الشتوية الأولمبية الثامنة عشرة، التي ستعقد في ناغانو، اليابان، في شباط/فبراير القادم. وهذه مناشدة مخلصة وصادقة موجهة إلى الأطراف المتنازعة أيا كانت، بتعليق أو وقف كل نزاعاتها قبل هذه الألعاب وأثنائها وبعدها.

ومنذ إدراج هذا البند في جدول أعمالنا عام ١٩٩٣، في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، جرى بصفة منتظمة توجيه نداء جاد لاحترام تقليد "أيكيتشيريا" الأغريقي، أو الهدنة الأولمبية، فيما يتعلق بالألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية.

وتقليد هذه الهدنة يعود إلى الألعاب الأولمبية الأولى في اليونان القديمة، عندما عقد افيتوس ملك إليس اتفاقا مع ليكورغوس ملك اسبرطه ينشئ هدنة مقدسة "أيكيتشيريا"، في الأراضي التي جرت فيها الألعاب، وقد احترم الجميع تلك الهدنة باقتناع وضمير حي.

وفي نفس هذه الدورة الثامنة والأربعين، عام ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة، في أعقاب المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، القرار ١٠/٤٨ المتعلق بالذكرى السنوية المائة لتأسيس اللجنة الأولمبية الدولية، معلنة عام ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأولمبي.

وهذا المثل الأعلى، الذي يرمز إليه الميثاق الأولمبي، فلسفة حياة تجمد كل خصائص الجسد والإرادة والروح وتجمعها في كل منسجم ومتوازن.

والمثل الأعلى الأولمبي، يجمع بين الرياضة والثقافة والتربية، يسعى إلى إلهامنا إلى اتباع طريقة للحياة تركز على احترام المبادئ الأخلاقية والعالمية والأساسية للتضامن ونبذ العنف.

وهدف المثل الأعلى الأولمبي هو جعل الرياضة في كل مكان في خدمة التنمية المتآلفة لبني البشر لكي تشجع على إقامة مجتمع سلمي يسعى إلى المحافظة على الكرامة الإنسانية.

وفضلا عن هذا النداء الذي أصبح الآن تقليدا، يود وفد بلدي أن يشجع بنفس القدر، ودون تحفظ، التعاون بين اللجنة الأولمبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة ككل،

السن. بيد أنه نظرا لأن نسبة الشباب في ملديف مرتفعة ٣٢ في المائة من السكان - فإن جزءا كبيرا من الموارد المتاحة، بغض النظر عن ضعفها، تستخدم لأنشطة الشباب الرياضية. وهذا مكن شبابنا وشاباتنا الممتازين من المشاركة في الأنشطة الرياضية الإقليمية وكذلك في بعض المناسبات الرياضية الدولية، بما فيها الألعاب الأولمبية الأخيرة التي أقيمت في أتلانتا في عام ١٩٩٦.

وملديف ليست البلد الوحيد الذي يواجه صعوبات في المشاركة في الألعاب الدولية. فالدول الصغيرة ذات السكان القليلين والموارد المحدودة لا تتمكن من المشاركة في عالم الألعاب الرياضية التنافسي.

فلنجعل الرياضة، وهي عمل تروحي يعلم النظام، أداة لتعزيز السلام والتفاهم في جميع أنحاء العالم. ولنقطع على أنفسنا عهدا بأن لا تقتصر الهدنة الأولمبية على وقف الأعمال العدائية أثناء الألعاب نفسها فقط. ولنجعلها أسلوب حياة.

السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): طلبت الكلمة اليوم لأقدم مساهمة بلدي في الحوار بشأن مشروع القرار المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي". وهذا البند من جدول الأعمال هام بشكل خاص بالنسبة لنا. ففي الحقيقة، ما فتئت سان مارينو لعدة سنوات تشارك في تقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة، ونود أن نتشاطر حكمة وقيمة مفهومها.

وقد حاولت سان مارينو على الدوام أن تتكلم عن أهمية مثل ومبادئ الرياضة، وأن تدافع عنها. وربما يعزى إلى هذه المثل والمبادئ تمكن بلدي، وهي أقدم جمهورية قائمة في العالم، من الحفاظ على سيادتها واستقلالها على مدى ١٥ قرنا.

وقد أنشأت الألعاب الأولمبية جمهورية قديمة أخرى. وكانت تنظم تقليديا لتنشيط المنافسة الصحية بين البلدان وتشجيع السلام والألعاب النزيهة. وقد يبدو أن لمشروع القرار قيمة رمزية فقط، إلا أنه يكتسب أهمية كبيرة إذا نظرنا إلى التأثير القوي للرياضة على الأفراد، ولا سيما الشباب.

وقد كانت الألعاب الأولمبية على الدوام لحظة اتحاد بين الشعوب، وريفا للتغلب على جميع أشكال التنوع

الذي تتسم به النزاعات والصراعات المسلحة التي لا تتوقف.

ولهذا، نود، بالاشتراك مع كل الحكومات المقدمة لمشروع القرار هذا، أن نعرب عن أملنا الوطيد والمصمم في أن تحترم الهدنة الأولمبية خلال الألعاب الأولمبية الشتوية في اليابان في أوائل العامل القادم.

السيد وحيد (ملديف) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أنشئت الأمم المتحدة من أجل السلام. وكلما دعا داعي السلام يجب أن نوحّد جهودنا، لأن الرياضة آلية جيدة للنهوض بالسلام.

ويعتقد وفد بلدي أن الرياضة الجماعية تجسد سمتين أساسيتين من السمات البشرية: المنافسة والتعاون. فنحن نتعاون كفريق ونتنافس مع الأفرقة الأخرى. وهذه هي روح الرياضة.

واللجنة الأولمبية الدولية هي أعلى هيئة رياضية، تشبه مَثَلها إلى حد كبير مَثَل الأمم المتحدة. فكلتاها تشجع السلام والتفاهم بين الأمم والشعوب. ولذلك، نحن نحث على قيام تعاون أوثق بين هاتين المؤسستين.

إن التقيد بالهدنة الأولمبية مجال للتعاون يخدم قضية السلام. وتعتبر ملديف الهدنة الأولمبية رمزا هاما للسلام. وتوضح جذورها بجلاء هذه المسألة، وهي جذور تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد حيث كان يُقسّم المشاركون على وقف الأعمال العدائية. وقد اعترفت الأمم المتحدة بهذا عندما حثت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، الدول الأعضاء على التقيد بالهدنة الأولمبية. ويسر وفد بلدي أن الجمعية العامة على وشك أن تعتمد هذا العام مشروع قرار يدعو الدول الأعضاء إلى التقيد بالهدنة الأولمبية أثناء الألعاب الشتوية الأولمبية التي ستعقد في اليابان. وتدعو ملديف، بوصفها من بين مقدمي مشروع القرار، جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار.

إن ملديف غير معروفة في معظم المناسبات الرياضية الدولية ولا يسمع عنها. وهذه مسألة لا يمكن تجنبها نظرا لصغر حجم ملديف وقلّة عدد سكانها والقيود المالية التي تواجهها. إلا أن ملديف تعلق أهمية كبيرة على الرياضة. ونحن نعتقد أنه ينبغي للرياضة أن تلعب دورا هاما في حياة الأطفال والشباب، بل وحتى كبار

من روح اللعب النزيه، وتوفير لكل فرد مكانا للتبادل الثقافي وفرصة لتشاطر التقاليد والعادات الوطنية.

وبصفتي لاعب بيسبول وقع علي الاختيار لألعب كمحترف في باكورة حياتي، وشعرت بفخر خاص عندما صنفت المباراة التي شاركت فيها، المعروفة باسم "Great American Pastime"، في عام ١٩٨٤ بوصفها مباراة أوليمبية. وأقول للعلم فقط، أنني لم أنجح كلاعب بيسبول محترف.

وسواء أكنّا رياضيين أم متفرجين، فإننا عندما نلتقي في مناسبات رياضية دولية نتشاطر الانفعال بالمنافسة على صعيد عالمي، بالتفجع عند الخسارة والشعور بالزهو عند النصر، ولكن الأهم هو المشاركة الودية.

وهذا هو السبب في أن مقدمي مشروع قرار اليوم يحثون الجميع على إعادة التأكيد على احترام الهدنة الأوليمبية - ذلك التقليد العريق الذي يدعو إلى وقف جميع الأعمال العدائية أثناء الألعاب الأوليمبية. ومنذ عام ١٩٩٣ ما فتئ هذا القرار الذي ينظر فيه كل سنتين يضم أكبر عدد من مقدمي مشاريع القرارات في تاريخ الجمعية العامة. وهدفنا اليوم هو مواصلة توجيه رسالته القوية المروجة للسلام وصدق النوايا الدولية إلى شباب العالم. وقرار اللجنة الأوليمبية الدولية برفع علم الأمم المتحدة في مواقع مباريات الألعاب الأوليمبية في المستقبل، سيكون بمثابة تذكرة بالقرار الذي اتخذته هذه الجمعية دعماً للسلام والاستقرار الدوليين من أجل البلايين من الرياضيين والمشاهدين في كل أنحاء العالم.

في عام ١٨٩٤، تنبأ البارون بيير دي كوبرتان، مؤسس اللجنة الأوليمبية الدولية، بأن الدورات الأوليمبية العصرية الجديدة ستكون في نهاية المطاف رمزا وزخرا لعهد جديد في العالم عماده الوحدة فيما بين الأمم. ومع أن تلك الرؤيا لم تتحقق بعد، فإن قيام الجمعية العامة اليوم بإعادة التأكيد على الهدنة الأوليمبية، سيجدد التزام أمم العالم بذلك الطموح العالمي.

السيد باروت (الإمارات العربية المتحدة): لقد أثبتت الأحداث التاريخية المتلاحقة في مسيرة الشعوب منذ العهد القديم، أن للرياضة دورا رائدا في إغناء ثقافات الأمم، وتمايز خصوصياتها المختلفة، ذلك فضلا عن مساهمتها الأخرى المباشرة في تعزيز الروابط والتماسك

وإفساح المجال للتسامح والنزاهة. فضلا عن ذلك، تمثل الألعاب فرصة فريدة لتبادل الخبرات بين الرياضيين الشباب من مختلف الثقافات، وإذا كان بوسع الثقافات أن تتعايش في المنافسة الرياضية، فإنه بكل تأكيد يمكن أن تتعايش في الحياة الفعلية. فقد يكون الخلاف قائما ولكن العنف غير ضروري.

بالتأكيد، الألعاب الأوليمبية غير كافية للقضاء على الصراعات المسلحة الكبيرة التي تضر بالعالم، ولكنها يمكن أن تمثل لحظة تأمل هامة لا يمكننا أن نتخلى عنها. وبناء على ذلك، فإن بلدي ينضم إلى البلدان العديدة الأخرى التي شاركت في تقديم مشروع القرار في نقل هذه الرسالة الهامة كل أربع سنوات ومفادها أنه ينبغي تعليق الصراعات أثناء الألعاب الأوليمبية. وهذا تراث ينبغي لنا أن نحترمه وأن نفخر به.

إنني على ثقة من أن جميع البلدان الممثلة في هذا المحفل ستؤيد مشروع القرار هذا وستتخذ الخطوات المناسبة لتنفيذه بالكامل. ونحن على ثقة من أن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إلى السيدة ميكافو كوتاني، التي فازت بميدالية فضية أوليمبية في السباحة المتزامنة، في برشلونة في عام ١٩٩٢، لعملها كحاملة شعلة بالنسبة لهذا البند من جدول الأعمال. ويسر وفد بلدي، بوصفه البلد المضيف لآخر الألعاب الأوليمبية، وسيستضيف الألعاب الشتوية الأوليمبية في عام ٢٠٠٢، أن يكون من بين المشاركين اليوم في تقديم مشروع القرار هذا، "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي".

إن المثل الأوليمبي يتجاوز الفوز وتسجيل الأرقام القياسية في اللعب النزيه والصداقة، والسلام في النهاية، إن المثل الأوليمبي يشجع التفاهم الدولي بين شباب العالم من خلال الرياضة والثقافة. إنه يتجاوز التنافس في الألعاب الرياضية ليشمل الأنشطة الثقافية والإنسانية أيضا.

إن الألعاب الرياضية أنشطة عالمية حقا تمتد إلى حياة جميع الناس، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، في حالة سلام أم في حالة حرب. وتشجع المنافسات الدولية، مثل الألعاب الأوليمبية، الدول على نبذ خلافاتها جانبا انطلاقا

بتنظيم وتطوير هذا القطاع، ورعاية الحركة الشبابية، وتنمية إبداعات الرياضيين منهم، وبما يتمشى مع طبيعة المتغيرات العالمية، والاحتفاظ بالقيم والأخلاق النبيلة. كذلك اتجهت نحو تأسيس اللجنة الأولمبية الوطنية لترعى النشاط الأهلي وتطور مستوى التدريب والتحكيم الرياضي الوطني.

ولاستكمال طموحاتها التنموية الرامية إلى تأهيل وتدريب أبنائها على مختلف الأنشطة الرياضية، باعتبارهم ثروة الحاضر وعماد المستقبل، عمدت بلادي إلى إنشاء مدينة زايد الرياضية لتشكل صرحاً حضارياً متكاملًا يغطي، في ملاعبه ومرافقه المجهزة، أفضل الخدمات والأنشطة الرياضية والثقافية على مختلف أنواعها. كما اهتمت برصد الميزانيات السخية لدعم وتجهيز الأندية الرياضية والمنتخبات الوطنية المتعددة الأوجه في كافة أرجاء الدولة، لتواكب مثيلاتها في الدول المتقدمة رياضياً، وهو ما أهلها للمشاركة في أغلب الأنشطة والمسابقات والمباريات الثنائية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أنشطة إقامة الندوات والمحاضرات والمهرجانات الثقافية والعلمية المتعلقة بالرياضات الشباب.

وتجسيدا لارتباطها الوثيق بتاريخها وتراثها العربي والإسلامي الأصيل، ومواكبة منها لمسيرة الآباء والأجداد، اتجهنا نحو تعزيز الاهتمام الشعبي بسباقات الهجن والفروسية والرياضة البحرية، حتى أصبحت هذه الرياضة واحدة من أبرز معالمها الرئيسية التي تميزت بها مضاميرها بين دول العالم. كما جاء إشهارها لاتحاد الفروسية واتحاد سباقات الهجن العربية وإجرائاتها الأخرى في رصد أفضل الجوائز العينية والمالية تكريماً للمبدعين في مسابقاتها الموسمية والسنوية، تأكيداً على عزمها المتواصل على الحفاظ على هذا النوع من الرياضة الأصيلة، الذي تبين أنه يستحوذ على اهتمام شعبي ورسمي كبير، ليس على صعيد الإمارات فقط، وإنما على صعيد العالم أجمع.

ختاماً فإن وفد بلادي، الذي يعرب عن ارتياحه لمستوى الجهود الدولية المبذولة في مجال تدعيم الأنشطة المشتركة للجنة الأولمبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الرامية منها إلى تعزيز أهداف التنمية والمساعدات الإنسانية وحماية البيئة وتحسين الصحة والتعليم، والتي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

بين المجتمعات، وأطر تفاعلاتها الإنسانية والثقافية والبيئية متعددة الأوجه والأصعدة.

فمتطلبات الشباب، بصفة عامة، لا يجب أن تنحصر فقط في توفير برامج الأمن الغذائي والتعليمي والمالي والتكنولوجي فحسب، وإنما أيضاً في تنمية الوعي الرياضي وتهذيب وتطوير مواهبهم وإبداعاتهم الكامنة في شخصياتهم وطاقاتهم المتعددة، وتسخيرها في ترسيخ مفاهيم القيم البشرية والإنسانية وتنوع روافدها الحضارية وفقاً لمبادئ التعايش السلمي والمشاركة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إيماناً بمبادئ فلسفة الرياضة القائمة على منطلقات التسامح والإخاء والتضامن الإنساني المعلن عنه في إطار أنشطة اللجنة الأولمبية الدولية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو إلى تعزيز الرقي المتسق للبشرية من خلال تنمية برامج المشاركة والتفاهم الدولي بين شباب العالم، ولا سيما في مجال تعزيز الأنشطة الرامية إلى مناهضة الظواهر والحالات المرفوضة في مجتمعاتنا، كالعنف والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، تلبية لمتطلبات صون السلم والأمن الدوليين، وحفاظاً على البنية الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها المستدامة، من أجل بناء عالم أفضل للشعوب من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. كما أننا نؤيد كافة الاقتراحات الداعية إلى وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق أهداف الهدنة الأولمبية أثناء فعاليات ودورات الألعاب الأولمبية، ولا سيما التي ستعقد في "ناغابو" باليابان خلال الفترة من ٧ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، نظراً لما تجسده من حلقة وصل مع القرن الحادي والعشرين. كما ونحث كافة الدول على التعاون في مجال التقيّد بهذه الهدنة، من خلال لجوئها إلى الطرق السلمية لتسوية كافة صراعاتها ونزاعاتها القائمة، طبقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. ذلك فضلاً عن لجوئها إلى وضع البرامج والخطط الوطنية الأخرى الهادفة إلى تعزيز الرأي العام الدولي المؤكد على هذه التوجهات، وبث روح الود والمحبة والتسامح ونزب العنف، وتحمل المسؤولية الجماعية المشتركة التي تضمن احترام الحقوق الإنسانية الأساسية للشعوب، بغض النظر عن جنسياتها وانتماءاتها وأجناسها المختلفة، في العيش بسلام واستقرار ونماء.

وانطلاقاً من قناعتها بأهمية دور الرياضة في بناء وتنوع شخصية الفرد، وتطوير اهتمامات المجتمع بشكل عام، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاهتمام

لقد قطعت الأمم المتحدة على نفسها عهداً في ١٩٩٣، جددته في ١٩٩٥، بتكريس الوقت والاهتمام إلى المثل الأعلى الأولمبي. والتقليد السامي الخاص بالهدنة الأولمبية يمثل بصورة مصغرة رابطة رمزية بأهم مقصد من مقاصد منظمنا: صيانة السلم والأمن. لكنه فقط بعد واحد لعلاقة متعددة الوجوه. إن اللجنة الأولمبية الدولية أبرمت اتفاقات تعاون مع العديد من المنظمات والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. واسمحوا لي بأن أذكر على وجه الخصوص بالعلاقة القوية جداً بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في فيينا التي يشهد عليها اتفاق تعاون وقع في العام الماضي.

اليوم، حان الوقت كي تقوم الرياضة بدور حيوي مثمر في إثراء حياة الشباب بمساعدتهم على التركيز على تحسين أنفسهم، والاشتراك في منافسة صحية وتعلم تقدير البعد الاجتماعي للحياة. ويمكن للرياضيين أيضاً أن يكون لهم دور حاسم في منع أمراض اجتماعية كثيرة، في مقدمتها الجريمة وإساءة استعمال العقاقير المخدرة. واعترافاً بهذا طورت السلطات الرياضية الإيطالية عبر السنين عدداً من البرامج لإبراز كيف أن الأنشطة الرياضية يمكنها أن تساعدنا على تحقيق مجتمع خال من المخدرات.

في العصر المأثور، كان يحتفل بالألعاب الرياضية كل أربع سنوات لأكثر من ألف عام. ولأجيال بعد أجيال، غني لعظمة تلك المباريات الرياضية السابقة الشاعر الإغريقي العظيم بيندار، الذي كتب في أولى القصائد الغنائية الأولمبية:

"إن الأيام التي لم تأت بعد هي أحكم الشهود".

ويحدوني أمل خالص في أن يكون للمباريات الرياضية الحديثة تقليد طويل شهير بنفس القدر، حتى يواصل أبنائنا وأبنائنا أبنائنا في المستقبل البعيد الالتزام بالمثل الأعلى الأولمبي.

السيدة كورنيت (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/52/L.23/Rev.1، وغيانا من بين مقدميه، يدعو إلى بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي في المباريات الأولمبية، يتلاقى أفضل

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يؤكد أيضاً على أهمية تعزيز هذه الجهود في إطار تشجيع المنافسات الرياضية الواسعة النطاق، وتقاسم المعلومات والخبرات، وتطوير برامج إدارة الألعاب الرياضية والتدريب والتحكيم، والترويج المتبع لترتيبات الرياضة الترفيهية على جميع المستويات ولجميع الأعمار، لما لها من فوائد عالمية جمّة في سياق التنمية وضمان رفاهية المجتمعات.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

نظرت الجمعية العامة في هذا البند للمرة الأولى في دورتها الثامنة والأربعين، عندما أعلنت الذكرى المئوية للألعاب الأولمبية الحديثة، ١٩٩٤، السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. وفي تلك المناسبة واستجابة لنداء اللجنة الأولمبية الدولية، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية قبل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في ليلهايمر، النرويج، بسبعة أيام، وحتى اليوم السابع من اختتامها. ومشروع قرار هذا العام يحث الدول الأعضاء مرة أخرى على مراعاة الهدنة أثناء دورة الألعاب الشتوية التي ستعقد في ناغانو، اليابان.

إن الهدنة الأولمبية ترجع جذورها إلى تقليد "إيكيتشيرا" الإغريقي القديم. إنها تعبر عن تطلع البشرية الدائم إلى السلم والإيمان بأن الرياضة تظهر أفضل ما لدى الكائن البشري، حتى في أسوأ العصور. وبكلمات مؤسس المباريات الحديثة، بارون بيير دي كوبرتين:

"إن الألعاب الأولمبية تحافظ على الطابع النبيل والشهم الذي ميز الرياضيين في الماضي، حتى يواصل الرياضيون تعليم الشباب بأروع طريقة تصورها الأساتذة الإغريق".

سأكون مقصراً لو أنني لم أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السلطات السياسية والرياضية في أثينا لاستضافتها دورة الألعاب الصيفية الأولمبية في عام ٢٠٠٤. وإعادة الشعلة إلى البلد الذي أشعلت فيه لأول مرة تحية هامة لهذا التقليد النبيل وللقيم الروحية والثقافية النبيلة التي يجسدها.

هدفه خلال دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٩٦ كي يمكن تطعيم الأطفال، ينبغي أن يكون فقط بداية للعديد من تلك المبادرات من جانب الأمم المتحدة والحركة الأولمبية.

لقد تغير العالم منذ أعلن الإغريق هدنة دولية، أو "إيكيتشيرا"، حتى يسمح للرياضيين بأن يسافروا بأمان إلى أولمبيا للاشتراك في الألعاب الأولمبية. وعن طريق السفر الدولي، يمكننا أن ندور حول البلدان التي تمرقها الحروب لنصل إلى البلد الذي يستضيف الألعاب الأولمبية. وبينما السلم الوجيز سمح للرياضيين بالاشتراك في الألعاب الأولمبية في أولمبيا، فإنه يمكن أن يستخدم اليوم لفائدة المجتمع. وإن الألعاب الشتوية الأولمبية لعام ١٩٩٨ - التي ستجرى في ناغانو، باليابان، في شهر شباط/فبراير القادم - توفر لنا مرة أخرى الفرصة من أجل هدنة أولمبية، على النحو الذي يدعى إليه في مشروع القرار. وهذه الهدنة من شأنها أن تبين للعالم أن السلام العالمي في متناول أيدينا إذا كنا جميعا مستعدين للتعاون في سبيل تحقيق هذه الغاية. واتخاذ خطوات مبدئية من هذا القبيل يمكن أن تؤدي في نهاية الأمر إلى مجتمع أفضل أكثر عافية يمكن للجميع أن يتعايشوا فيه في وئام. وبدعم من الذين أثبتوا أنهم ملتزمون، وأقوياء وأصحاء، بوسعنا أن نأمل في عالم أفضل للأجيال المقبلة.

السيد مينوفيس - تريكل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المثل الأعلى الأولمبي أحد التعبيرات الإيجابية لغرائز المنافسة التي تلازم الكائنات البشرية، حيث تكون نتيجة المنافسة إيجابية. وعندما ننساق وراء هذه الغرائز إلى حد الحماسة - ولهذا منطقه الخاص - فإن النتيجة تكون صفرا وتؤدي إلى النزاعات وسباق التسلح، وفي بعض الأحيان إلى الحرب. هذا هو تاريخ البشرية، الرغبة في الكبر حتى تكون أهم وأغنى. وبالإضافة إلى ذلك، وكما شهدنا في الحرب العالمية الأخيرة، فإن الحرب - وهي قمة المنافسة - تضر المنتصر والمهزوم وتترك خلفها سيلا من الموت والدمار لا يليق بمستوى الحضارة التي ندعيها لأنفسنا. ولهذا أنشئت الأمم المتحدة لتجعل المنافسة بين الأمم وجماعات البشر تتم على المسرح الدبلوماسي، منافسة عن طريق الأقوال والمنطق والقُدوة.

ومنذ ٥٠ سنة كان لدى بيير دي كوبرتين فكرة مختلفة لتهيئة الزخم الضروري للمثل الأعلى الأولمبي. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤيد هذا المثل الأعلى الذي نجد التعبير العملي عنه اليوم في دورات الألعاب الشتوية والصيفية التي تجري كل سنتين في مختلف أنحاء العالم،

شبابنا في مجال الرياضة في مناخ ودي ليتنافسوا في مختلف الأحداث التي تختبر جلدتهم وتظهر إصرارهم على العطاء بأفضل ما لديهم من أجل مجد بلدانهم.

وهؤلاء الرياضيون الشباب من الأمم، صغيرها وكبيرها، يساعدوننا على أن نؤكد من جديد إيماننا بكرامة وقيمة الإنسان. وهم يمثلون موارد يمكن أن تستخدم لتحسين المجتمع. وهم يمثلون أداة ربط بالأجيال المقبلة، وبمشاركتهم، قد تتعلم الأجيال المقبلة الحياة والعمل في وئام.

وأية مبادرة تتخذها الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية للتعاون من أجل تحقيق غرض مشترك ينبغي أن تعود بالنفع على المجتمع بأسره. والحركة الأولمبية يمكن في الحقيقة أن تساهم في تحقيق عالم سلمي أفضل بالتمسك بمبادئ مثل تنمية البشر والحفاظ على الكرامة الإنسانية. ولذلك، فإن عملها يمكن أن يخدم مقاصد وأهداف الأمم المتحدة.

إن الحركة الأولمبية الحديثة سبقت الأمم المتحدة بعقود عديدة. إلا أنهما حققنا أوجه تقدم هامة طوال تاريخهما وينبغي لهما كليهما أن تظلا دينميتين في المستقبل إذا كنا نستهدف إقامة عالم أفضل. وبالرغم من الانقطاعات، بما فيها الحربان العالميتان، فإن اللهب التي توهجها أشعة الشمس تشكل شعلة للتعايش السلمي.

طوال السنين، شهدنا أعدادا أكبر من الرياضيين يساهمون، على قدم المساواة، مع آخرين من أنحاء العالم. ويجب أن يرجع الفضل في ذلك إلى ذلك الحكم من الميثاق الأولمبي المتعلق بمناهضة التمييز العنصري، الذي يكفل اشتراكا متساويا، بمنع التمييز العنصري فيما يتعلق بأي بلد أو شخص على أساس من العرق، أو الدين، أو الجنس، أو أي سبب آخر. ويسرنا أن نرى أن اللجنة الأولمبية الدولية ظلت تقدم المزيد من الإسهامات لصالح المجتمع بالتحرك إلى ما يجاوز مجرد التركيز الرياضي إلى مجالات أخرى من المشاركة، بالعمل مع الأمم المتحدة على تعزيز المثل الأعلى الأولمبي ومراعاة الهدنة الأولمبية، وكذلك الاشتراك في أنشطة إنسانية.

إن من هم بأمس الحاجة، أي أطفالنا، من بين الذين يمكن أن يستفيدوا من تلك المبادرات. والإجراء الذي قامت به في هذا الشأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أفغانستان للعمل مع الأطراف المتحاربة على احترام

لهذه الأسباب، فإن إمارة أندورا تضم صوتها إلى البلدان التي تبنت مثلنا مشروع القرار بشأن بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. ويود بلدي أن يحث جميع الدول على مراعاة الهدنة الأولمبية أثناء دورة الألعاب الشتوية الأولمبية الثامنة عشرة التي ستعقد في ناغانو في الفترة من ٧ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وما فتئت البلدان الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة تظهر حساسية خاصة بمبادئ الروح الأولمبية. وفي هذا الصدد أود أن أحيي موناكو وجمهورية الأمير ألبرت وسفير موناكو من الأمم المتحدة على الدعم الثابت الذي يقدمونه لوجود الأمم المتحدة في الحركة الأولمبية. وقد يكون هذا لأن الدول الصغيرة مضطرة بحكم تاريخها أن تتضمن على نحو أفضل لعبة الحرب التي يخسر فيها الجميع والمنافسة عن طريق الرياضة التي يحقق فيها الجميع مكسبا. ونحن من بين الدول التي لا تحصل إلا على قدر ضئيل من الميداليات في الألعاب الأولمبية ولكننا نشارك فيها بإصرار.

وعندما يرفرف علم الأمم المتحدة عاليا فوق جبال اليابان في شباط/فبراير القادم، سنكون هناك.

السيدة ونسلي (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسعد أستراليا أن تؤيد مشروع القرار المطروح على الجمعية وأن تتبناه. وبكل صراحة نعتقد أنه لا يمكن لأي بلد أن تعارض مشروع القرار هذا الذي يسعى إلى التفاهم الدولي من خلال الرياضة والثقافة وتأييد الدعم النشط لمفهوم الهدنة الأولمبية والتركيز على أهمية الشباب والربط بين المثل الأعلى الأولمبي ومثل الميثاق التي تعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بالسعي إلى تحقيقها بحرية وعلى نحو جماعي.

وحكومة أستراليا التي تفخر باستضافة الأولمبياد السابع والعشرين في عام ٢٠٠٠ تهتم على نحو واضح وإيجابي بتأييد مشروع القرار هذا. ونفخر بصفة خاصة بتأمين الألعاب التي ستشهد نهاية ألفية وبداية ألفية جديدة وسنبذل قصارى جهدنا حتى نضمن أن تلك الألعاب لا تمثل قيم ومبادئ أستراليا، البلد المعروف جيدا بالمساواة بين البشر وبنزعة شعبه إلى الصداقة وبالتزامه بتوفير العدالة للجميع، وقيم ومبادئ اللجنة الأولمبية الدولية فحسب ولكن تمثل أيضا قيم ومبادئ الأمم المتحدة.

ذلك لأنها من ناحية تنهض بالرياضة كوسيلة لتحسين اللياقة البدنية وضبط النفس في الأنشطة التي تستهدف النهوض بالحالة الصحية والبدنية، ومن ناحية أخرى تعزز المنافسة السلمية بين الأمم التي يتقرر فيها في الميدان المنتصر والمهزوم، المنافسة التي يكسب فيها الجميع لأن المدربين في هذه الألعاب والمشاركين فيها، يستفيدون من هذه المشاركة.

وكل من انخرط في رياضة ما في أي وقت من حياته يدرك تماما الآثار النافعة لهذه الأنشطة على الجسم والعقل. وأذكر الوصول على دراجتي الخاصة إلى منطقة أولمبيا في بيلوبونيسوس في اليونان منذ عدة سنوات بعد أن قطعت ١٥٠ كيلومترا في يوم واحد. ومن المحتمل في تلك اللحظة، التي أجهدني فيها التعب وأحطت بي الطبيعة الصافية وبعد أن دفعت جسدي إلى أقصى حدوده، أن أكون قد فهمت معنى المثل الأعلى الأولمبي على الصعيد الفردي وأدركت أن سعي الإنسان إلى آخر حدوده البدنية يوفر له الفرح والإحساس بالإنجاز وضبط النفس الذي يوجِد أفرادا قادرين على الإبحار في تعقيدات الوجود دون اللجوء، كما نأمل، إلى الإحباط الذي يقود إلى العنف. إن عددا كبيرا من المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى الفتور الذي ينتاب الشباب، يمكن أن يعالج عن طريق ممارسة الرياضة بروح المثل الأعلى الأولمبي.

قد يكون من قبيل التفكير الطوبوي أن نتصور أن أمتين متصارعتين تقول كل منهما للآخرى "فلنتقابل في الألعاب الأولمبية في ناغانو وسيقرر الفريق المنتصر في الترحل على الجليد، كيفية حسم الصراع الذي يدور بيننا بشأن الحدود". وسيكون هذا أيضا غير منطقي، لأن الهدف من الدبلوماسية هو أن نجد، إذا أمكن، حلا رشيدا ومعقولا للصراعات القائمة على أساس الحقائق والمنطق. إن المبدأ القائل بأن "الغالب يفوز بكل شيء"، منطقي في حالة الحرب ولكنه غير مقبول بالنسبة لنا. فالمواجهة من خلال الألعاب الأولمبية، بروح المنافسة والأخوة التي تلهمنا، توفر صمام أمان لطموحات الأمم وهو امتداد للطموحات النفسية للأفراد التي تدفعهم إلى أعلى. وفي موكب الرياضيين في الاستاد يمثل كل وفد بلده بفرص متساوية، سواء من الأمم الكبيرة أو الصغيرة. ونحن ننخر بالرياضيين من بلدنا ونعجب بالرياضيين من أمم أخرى، حيث لا تفقد أرواح بل على العكس فإن الذين لم يحققوا النصر سيحصلون على خبرة أكثر من هذه الألعاب وستشعر جميع الأمم بأنها فائزة.

وقد اخترت مجرد أمثلة قليلة لمحاولة إضفاء معنى عملي على الكلمات التي صيغ بها مشروع القرار المطروح وإبراز الروابط الهامة بين الألعاب الأولمبية والأمم المتحدة والعناصر التي تسعى إلى التعبير عنها في المناسبات والاحتفالات الأولمبية المتمثلة في العدل والتسامح والإنصاف والتعاون والوثام فيما بين الشعوب ومع بيئتنا.

لكل هذه الأسباب تؤيد استراليا تمام التأييد القرار الذي اتخذته اللجنة الأولمبية الدولية على النحو المعبر عنه في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، برفع علم الأمم المتحدة في جميع مواقع مباريات الألعاب الأولمبية. فهو ينطوي على اقتراح يبدو بسيطا جدا، ولكنه بصراحة تامة يكتسي أهمية خاصة نظرا لأنه يأتي في وقت نعمل فيه جميعا على إصلاح هذه المنظمة ونريد فيه تحسين صورتها وإقناع المتشككين فيها والناقدين لها بأهميتها وبقدرتها على الاستجابة لاحتياجات جميع أعضائها.

وأعتقد مرة أخرى أن الانتقال من العبارات الخطابية إلى الواقع الحي والتفكير في الأعداد الهائلة من الناس الذين سيشاهدون علم الأمم المتحدة خفقا سيوضح أهمية هذه المسألة. فنحن نقدر أن عدد الذين سيشاركون في تلك الدورة الأولمبية سيصل إلى أكثر من ١٠٠٠٠ رياضي و ٥٠٠٠ مسؤول تقريبا من نحو ٢٠٠ بلد. ونتوقع أن يحضر إلى سيدني نحو ١٥٠٠٠ ممثل لوسائل الإعلام من كل بقاع العالم، سيقومون بنقل أحداث الألعاب الأولمبية إلى ما يزيد عن ٣,٥ بليون مشاهد في كل أنحاء العالم. وهذا هو الذي يعطي لمسألة رفع علم الأمم المتحدة تلك الأهمية الكبيرة. وسوف يكون هذا وسيلة ظاهرة للتذكير يوميا بالمثل العليا المشتركة للأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية، الأمر الذي سيؤكد مجددا بشكل ظاهر وبسيط ومباشر أهمية الأمم المتحدة والتزام جميع المشاركين في تلك الدورة الأولمبية ليس فقط بالرياضة والمثل الأعلى للبطولة الرياضية بل أيضا بالنهوض بالتعاون الدولي.

السيد فام كوانغ فينه (فيتيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أحاطب هذه الجلسة العامة بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال: "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي".

تشير الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار إلى تزايد عدد الأنشطة المشتركة للجنة الأولمبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة في ميادين مثل التنمية والمساعدات الإنسانية وحماية البيئة وتحسين الصحة والتعليم. وأود أن أؤكد لكم أن أستراليا تعمل بفعالية لتضمين كل هذه العناصر في خطتنا لدورة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالبيئة فإننا نضع خطة لجعل هذه الألعاب أكثر الألعاب دفاعا عن البيئة وبصفتي السفيرة السابقة لشؤون البيئة في أستراليا كان لي شرف تقديم ما سُمي "كتب العطاءات" لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية ولأعضاء هذه اللجنة في لوزان حيث وضعنا تأكيدات خاصة على خططنا الخاصة بهذه "الألعاب الخضراء". إننا نعمل على تنفيذ مبادئ حماية البيئة وتعزيزها عن طريق بناء التسهيلات وتنظيم القرى الأولمبية والإدارة الشاملة للألعاب الأولمبية.

ثانيا، فيما يتعلق بتحسين الصحة والتعليم، اسمحوا لي أن أشير بصفة خاصة إلى شيء واحد فقط هو الألعاب شبه الأولمبية التي ستعقد بالاقتران بأولمبياد سيدني والتي ستضم ٤٠٠٠ رياضي من ١٢٥ بلدا يتنافسون في ١٨ حدثا رياضيا. وسيكون هذا هو أكبر عدد من الرياضيين يشارك في هذه الألعاب شبه الأولمبية، ونود هنا أيضا أن نضع معايير جديدة للتميز وللمشاركة بكرامة وفي أمان.

وفيما يتعلق بالتنمية، فإن عقد دورة للألعاب الرياضية في مجتمع يتسم بوضوح بأنه متعدد الثقافات يقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعطي الدورة السابعة والعشرين للألعاب الأولمبية في اعتقادنا سمة تنموية متميزة تماما. ويجري حاليا بذل جهود خاصة لمساعدة البلدان النامية، خصوصا الدول الصغيرة منها، لتيسير مشاركتها في الألعاب الأولمبية والتدريبات الخاصة استعدادا لدورة الألعاب الأولمبية. كما يجري بذل جهود خاصة لإبراز سمات شعوب أوقيانوسيا في الاحتفالات بافتتاح الدورة وفي الاحتفالات العامة التي ستقام للترحيب بقدم دول العالم إلى هذه المنطقة التي تحمل اسم السلم، الذي يشكل جزءا من المثل الأعلى لدورتنا الأولمبية والأمم المتحدة. وسيكون لشعبنا الأصلي أيضا دور خاص يضطلع به، يتسق مع الأهمية التي نوليها لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية.

وما فتئت حكومة فييت نام تولي دوما أهمية كبيرة لتنمية الرياضة وتعزيز السلام والتضامن والصداقة فيما بين شعوب العالم، بما في ذلك المراعاة الدقيقة لهذا المثل الأعلى في فييت نام وفي المباريات الرياضية الإقليمية والدولية. وقد أرسلت حكومة فييت نام وفدا تمثيلا رفيع المستوى لحضور الحلقة الدراسية بشأن "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي". لذلك قررت فييت نام أن تشترك في تقديم مشروع القرار المعنون "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي" الوارد في الوثيقة A/52/L.23/Rev.1.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على تصميمنا على بذل قصارى جهدنا لتنفيذ بنجاح الهدنة الأولمبية والميثاق الأولمبي في فييت نام. وننضم إلى مقدمي مشروع القرار المطروح أمامنا في التوصية بأن يدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/52/L.23/Rev.1، انضم البلدان التاليان إلى مقدميه: الهند وباكستان.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.23/Rev.1.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.23/Rev.1 (القرار ٢١/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اختتمت الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

وأبدأ بياني بالإعراب عن تقديرنا للسيد جوان أنطونيو سمارانش رئيس اللجنة الأولمبية الدولية على الإسهام القيّم الذي قدمه هو ولجنته لقضية الرياضة والسلم. وبشكل أخص، طلب سعادة السيد ها كوانغ دو وزير الشباب ورئيس لجنة الرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية في فييت نام من وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لينقل إلى الرئيس، والجمعية العامة، والسيد جوان أنطونيو سمارانش تحيات فييت نام وخالص تقديرها.

وما فتئت الألعاب الأولمبية تمثل لأمد طويل ظاهرة هامة في مجتمعنا. فهي تعزز التفاهم والتضامن الدوليين والصداقة فيما بين الشعوب، خصوصا فيما بين شباب العالم من خلال الرياضة والثقافة. كما أنها تخدم قضية السلم وتساعد في تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نحيط علما بارتياح كبير بالمبادرة المتعلقة بالنهوض بتقليد "إيكيتشيريا" الإغريقي القديم أو "الهدنة الأولمبية". وقد تم مؤخرا إحياء هذا التقليد المكرس للروح النبيلة للإخاء والتفاهم بين الشعوب، باعتباره ينطوي على دعوة جادة إلى وقف جميع الأعمال العدائية خلال الألعاب الأولمبية، وبذلك فإنه يعبئ شعوب وشباب العالم لخدمة قضية السلام. ولهذا تعرب فييت نام ولجنتها الأولمبية عن ترحيبهما وتأييدهما القوي للمراعاة الدقيقة للهدنة الأولمبية خلال جميع الألعاب الأولمبية، خصوصا خلال دورة الألعاب الشتوية المقبلة التي ستعقد في ناغانو باليابان في شباط/فبراير ١٩٩٨.

ومما يشجعنا أن هذه المبادرة تحظى بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي. ويتجلى بوضوح التعبير عن هذا التأييد والتطلع في العدد الكبير من البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة. ونغتنم هذه الفرصة لنضم صوتنا إلى الصوت الموحد الذي يدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم اللجنة الأولمبية الدولية والتعاون معها في جهودها الرامية إلى الترويج للهدنة الأولمبية ولما يسهم به هذا المثل الأعلى من خير للعالم. وسوف تكون لهذا المثل الأعلى للهدنة الأولمبية قيمة كبرى للألعاب الأولمبية والرياضة ضمن أمور أخرى ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. ونحن نحث الدول الأعضاء أيضا على مواصلة المراعاة الدقيقة لهذا المثل الأعلى.

تعبير طبيعي عن وضع المنظمة بوصفها ترتيباً إقليمياً بموجب الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة.

تقرير الأمين العام (A/52/450)

مشروع قرار (A/52/L.38)

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتعاونان تعاوناً وثيقاً في عدد من المجالات. ومنظمة الأمن المذكورة، تزايد توليها للمسؤولية داخل منطقتها الجغرافية، لا تقوم فقط بتعزيز أهداف الأمم المتحدة في تلك المنطقة، بل تسهم أيضاً في تمكين الأمم المتحدة من التعامل مع الأزمات في الأماكن الأخرى.

تعديل (A/52/L.39)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الدانمرك لعرض مشروع القرار A/52/L.38.

السيد بوجر (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بوصفي ممثلاً للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أتشرف بعرض مشروع القرار A/52/L.38 بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" بالنيابة عن ٤١ دولة عضو. وقد انضمت على القائمة الأصلية للمشاركين في تقديم هذا المشروع كل من: استونيا وألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأيسلندا وبلغاريا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وقبرص وكرواتيا ومالطة وموناكو والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

يرحب مشروع القرار بما تحقق في العام الماضي من المزيد من التحسّن في التعاون والتنسيق، ومن التقدم في العمل المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فمنذ مؤتمر بودابست في ١٩٩٤ يجري تطوير وتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظميتين في الحقلين السياسي والتنظيمي. وأعطى الرئيس الحالي الدانمركي درجة عالية من الأولوية لتحقيق مزيد من تعزيز العلاقة بينهما.

وقبل أن انتقل الى موضوع مشروع القرار أود أن أؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب كذلك عن امتناني للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جيانكارلو أراغونا، لوجوده معنا اليوم في هذه القاعة.

وكما نوه رئيس الوزراء الدانمركي، السيد بول نيروب رسموسن، في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر، اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منذ بدأت التغييرات السياسية في أوروبا في أواخر الثمانينات، بدور هام في معالجة الأزمات والتهديدات المحتملة للأمن في تلك المنطقة. وهذا الدور إنما هو

وتتجلى علاقة العمل الوثيقة بين المنظميتين في المشروعات المشتركة بشأن الانتخابات، ووسائط الإعلام، والقانون الإنساني، وقانون اللاجئين، ومؤسسات التحقيق في الشكاوى ضد التصرفات الحكومية، والانتقال نحو الديمقراطية. وتتضافر قوى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أماكن خارج مقيريهما مثل طاجيكستان وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ثم - وليس ذلك بالأمر الأقل - في البوسنة والهرسك. وتتعاون منظمة الأمن في كرواتيا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية، وبارانيا وسيرميوم الغربية، في التحضير لنقل ما للإدارة المذكورة من مهام مدنية الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن أحدث مثال للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن الآنفة الذكر، بل لعلني أستطيع أن أقول أبرز مثال لذلك التعاون، كان تدخلهما في أزمة ألبانيا في وقت سابق من هذا العام. إن المجتمع الدولي تصرف بعزم عندما واجهه تحد كبير. وقدمت منظمة الأمن، بمساندة من الأمم المتحدة، الإطار اللازم لتوفير حضور دولي هناك.

وقد أيدّ مجلس الأمن، على أساس توصية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الولاية المسندة الى قوة الحماية المتعددة الجنسيات التي وفرت الأمن اللازم لإسداء المساعدة الدولية. وكانت جهودنا ناجحة. فعمدت انتخابات جديدة وتحسنت الحالة تحسناً كبيراً جداً.

لقد ثبت لنا أن العمل الفوري أمر جوهري، وأن وجود منظمة إقليمية قوية يسهّل اتخاذ مجلس الأمن المقررات اللازمة. فالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يكون أداة هامة لإدارة الصراعات وحلها. وعلى المنظمات الإقليمية أن تساعد الأمم المتحدة، ولكن ينبغي لها ألا تسعى الى أن تحل محل الأمم المتحدة. إن مشاركتها في إدارة الصراعات يجب أن تقوم على

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة في لشبونة في عام ١٩٩٦ أعادت تأكيد هذا المبدأ لجميع الدول الأوروبية باستثناء أرمينيا. كذلك اتخذ الأمين العام موقفا واضحا للغاية من هذه المسألة في الفقرة ٧ من تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوارد في الوثيقة A/52/450، حيث أشار إلى أن ناغورني كاراباخ جزء من إقليم أذربيجان.

ونص التعديل المقدم من أذربيجان ليس جديدا؛ فقد اعتمدت الجمعية العامة هذا النص في دورتها التاسعة والأربعين والحادية والخمسين. وهو، من حيث الجوهر، يستند استنادا كاملا إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ١٢/٤٩ الذي اعتمد دون تصويت، بتوافق الآراء، الذي شمل أرمينيا، وهو تكرر للفقرة ذات الصلة من القرار ٥٧/٥١ الصادر في العام الماضي.

والتعديل الذي نقترحه يعكس أيضا أحد المبادئ الأساسية لتسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني، الذي أكدته الرئيس الحالي للمنظمة في مؤتمر قمة لشبونة، واعتمد كمرفق لإعلان مؤتمر قمة لشبونة [A/51/716]، التذييل الأول. ويدعو وفد أذربيجان الجمعية العامة للقيام بما قامت به في العام الماضي - وأقصد احترام هذا المبدأ وتأييد التعديل المقدم منا في الوثيقة A/52/L.39.

السيد وولز فلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن ألقى الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - وهي استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا، والبلد المنتسب قبرص.

وأود، بداية، أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فحضوره هنا اليوم يشهد على أهمية التعاون الوثيق أبدا الذي يتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمة.

والاتحاد الأوروبي يرحب بتكثيف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال العام الماضي تعاونهما وتنسيق أنشطتهما، ومما يدل على ذلك الاجتماعات المنتظمة بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأمينها العام.

أساس ولاية صادرة عن الأمم المتحدة وعلى أساس التزام المنظمات المذكورة بأن تقدم تقارير بانتظام إلى الأمم المتحدة.

ولا تزال أمامنا مهام ذات شأن. غير أنني أشعر بثقة بأن التعاون والتنسيق الجيد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن سوف يستمران، وبأن المنظميتين سوف تكونان قادرتين على معالجة ما يواجههما من تحديات.

واسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار A/52/L.38، عن أمني الصادق في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. لقد قمنا في الواقع ببذل قصارنا لجعل ذلك الاعتماد ممكنا، إذ استعملنا ألفاظا تعرب عن قواسم مشتركة بقدر ما أمكن ذلك، دون إفراغ النص من أية رسالة موضوعية يحملها.

وهدفنا هو إجراء حوار في هذه الجمعية واعتماد قرار قد يعزز، ولا يعقّد، الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل النهوض بواجباتها الهامة - وهي جهود لا بد، فيما يتعلق بالرئيس الحالي الدانمركي، أن تصل إلى أوجها بعقد الاجتماع الوزاري للمنظمة في كوبنهاغن يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان لتقديم التعديل على مشروع القرار A/50/L.38 الوارد في الوثيقة A/52/L.39.

السيد كوليف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أقدم تعديلا لأذربيجان الوارد في الوثيقة A/52/L.39. وهذا هو تعديل لمشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأعتقد أن أسس اقتراحنا معروفة لكم تماما. فالفقرة ١٦ من مشروع القرار A/52/L.38 لا تتناول الجوهر الحقيقي للمشكلة، ولا تتفق مع اللغة التي اتبعتها الجمعية العامة في وقت سابق. وهذه المسألة تمس أعلى اهتمامات أذربيجان وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وقد أيد المجتمع الدولي سلامة أذربيجان الإقليمية مرارا، ومن ضمن ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن النزاع الأرميني الأذربيجاني وهي: ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). وفي

لانتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عندما قام مراقبو فرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونُشروا على امتداد البلد في يوم الانتخابات لرصدها وإسداء النصح للشرطة المحلية.

وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، قررت هيئة التحكيم وضع منطقة بركو تحت الرقابة الدولية المؤقتة. وفتحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مركزاً في بركو بغية تحديد أهداف مشتركة لتنفيذ القرار وتعزيز وجودها في المنطقة. وتتعاون المنظمة بنشاط مع مكتبتي الممثل السامي والمفوضة السامية لحقوق الإنسان بغية كفالة الاحترام لحقوق الإنسان في المنطقة.

وفي جورجيا، يتعاون مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التحضير لعودة الأوسيتيين إلى موطنهم في جورجيا. وممثل الأمين العام الخاص على اتصال دائم مع رئيس بعثة المنظمة في تبليسي. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فتحت الأمم المتحدة مكتباً في سوخومي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أبخازيا. وفي ٢٥ نيسان/أبريل من هذا العام وقّع المسؤول عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون الإنسان والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مذكرة تفاهم وافقت المنظمة بموجبها على أن تعير للمكتب عضواً من بعثتها في جورجيا ذا خبرة بالأنشطة في مجال حقوق الإنسان.

إن المحادثات بين الأطراف الطاجيكية، التي حضرها ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفة مراقبين، أسفرت عن التوقيع في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على الاتفاق العام بشأن إرساء السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. وتواصل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهودهما للمساعدة على تنفيذ الاتفاق العام. ووقّع ممثلو المنظمة على البروتوكول المتعلق بالضمانات وهم يشاركون في أعمال فريق الاتصال الذي أُنشئ في دوشانبي بموجب البروتوكول. وتستمر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في العمل في تعاون وثيق مع بعثة المنظمة في البلد، وتنسق الأمم المتحدة والمنظمة جهودهما على نحو وثيق لتيسير تنفيذ الاتفاق العام.

وقد أدى الاتحاد الأوروبي دوراً رائداً في تطوير المنظمة كقوة دافعة للتكامل والاستقرار والرخاء في أوروبا. وقد أصبحت المنظمة، وهي المعنية بالأمن في كل أوروبا وعبر المحيط الأطلسي، محفلاً هاماً لإدارة التغييرات التي حدثت في أوروبا في السنوات الأخيرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي قيامه بدور هام في دعم الاستقرار والأمن في أوروبا، وهو دور سيتسع في الأعوام المقبلة. ونظل على التزامنا بشكل متواز، بتعزيز زيادة الفعالية السياسية للمنظمة وقدراتها. ونؤيد تعزيز دور المنظمة باعتبارها أداة أولية للدبلوماسية الوقائية ومنع المنازعات وإدارة الأزمات والإنعاش بعد انتهاء الصراع في منطقة المنظمة.

لذلك يرغب الاتحاد الأوروبي في إعادة تأكيد تأييده للأنشطة التي يقوم بها المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية التابع للمنظمة.

ولسوف يمكن تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة تمكيناً أفضل من التهوض بمسؤولياتها بوصفها منظمة إقليمية في إطار المعنى المقصود في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا، تدرس المنظمة باستفاضة وسائل أعمال مبدأ "المنظمة أولاً" الذي يشمل إمكانية أن تقرر دول المنظمة المشتركة إحالة أي نزاع إلى مجلس الأمن بغض النظر عن موقف الدول الأطراف في النزاع. ومما له أهمية خاصة في العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة، ارتفاع مستوى الدعم الذي تقدمه كل من المنظمتين للأخرى.

وقد تعاونت المنظمتان في السنوات الأخيرة تعاوناً وثيقاً وأقامتا بعمليات مشتركة في عدد من بعثات حفظ السلام والأمن الدولي.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة فقد عهد إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مؤتمر إقرار السلام المعقود في لندن في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بمهمة الإشراف على الانتخابات البلدية التي أجريت في البوسنة والهرسك في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، حيث أن البعثة ساعدت المنظمة في تنظيم عملية الاقتراع وفقاً لترتيبات التعاون التي وضعت

الاجتماع الوزاري المزمع عقده في كوبنهاغن في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ ديسمبر العمل سعياً لهذه الغاية، لا سيما بصياغة ميثاق للأمن الأوروبي.

ويظل البعد الإنساني يمثل أولوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثلما كان الأمر منذ بداية عملية هلسنكي. إن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وإزالة جميع أشكال التمييز، ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة هي المتطلبات الأساسية لإنشاء ديمقراطية سليمة، ولتوطيد المؤسسات الديمقراطية وبناء الثقة بين الحكومة والشعب. ووفر اجتماع التنفيذ المعني بالقضايا ذات البعد الإنساني والذي عقد في وارسو في هذا الشهر دليلاً كافياً على ذلك.

وفي الختام، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ممثل الدانمرك الدائم، ولوفده على عملهم الممتاز؛ وتطلع إلى العمل عن كثب مع الرئيس القادم، ممثل بولندا الدائم.

إن الاتحاد الأوروبي سيؤيد مشروع القرار A/52/L.38، الذي اشترك في تقديمه جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن التقدم الكبير الذي أحرز في تنمية التعاون العملي وتعزيزه بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال العام الماضي يدل بصورة قاطعة على أن التعاون بين هاتين المنظميتين الدوليتين الرئيسيتين، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أخذ يصبح عاملاً رئيسياً في تعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي في عالم متعدد الأقطاب. وينبغي لهذا التعاون أن يواصل التركيز على القضايا ذات الأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي، لا سيما القضايا المتعلقة بتعزيز تسوية الصراعات، وحفظ السلام، ومراعاة الجوانب الإنسانية للأمن والتنمية، بما في ذلك مراعاة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الإثنية، واللاجئين، والنازحين.

وما فتئت روسيا تؤيد تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المستوى المؤسسي وتحويلها إلى منظمة إقليمية مستوفية الصفات وفقاً للمعنى الذي يتضمنه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وطبيعة المنظمة العالمية توفر أساساً لتوطيد دورها بالتنسيق والمتعلق

إن الصراع في ناغورني كاراباخ، حيث توفر الأمم المتحدة الدعم التقني والسياسي لعملية المنظمة في منسك المتعلقة به، يعطي مثالا على التعاون العملي. ويناشد الاتحاد الأوروبي الأطراف أن يكتفوا بجهودهم للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. والمبادئ التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية تحترم كرامة الأطراف ومصالحهم معروفة جيداً، وجرى تحديدها بوضوح في إطار المنظمة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان المشترك للرئيسين الأذربيجاني والأرمني لمجلس أوروبا في ستراسبورغ في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. ويناشد الإعلان الأطراف أن يواصلوا المفاوضات داخل عملية منسك التي تنظمها المنظمة.

ونتيجة للآزمة السياسية التي هزت ألبانيا في أوائل عام ١٩٩٧، أصبح التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومختلف هيئات الأمم المتحدة ضرورياً. ومنذ بداية الأزمة، قادت المنظمة العمل على الصعيد السياسي، وصادق مجلس الأمن، عن طريق قراره ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، و١١١٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على ولاية قوة الحماية المتعددة الجنسيات التي نشرت في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ١٩٩٧. وبفضل التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصل الغوث الإنساني سريعاً إلى الألبانيين المحتاجين. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن شكره الصادق للسيد فرانتسكي، الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على جهوده الهائلة في الميدان وداخل المنظمات الدولية للتمكين من عقد الانتخابات البرلمانية في ظروف مقبولة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستظل تدعم جهود إعادة البناء الاقتصادي والسياسي في ألبانيا.

وأيضاً نرحب بما توصل إليه اجتماع مؤتمر قمة المنظمة في لشبونة في يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، الذي انعقد في وقت هام بالنسبة لإعلاء صرح الأمن الأوروبي. إن إعلان لشبونة بشأن نموذج أمني مشترك وشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين سيعزز الأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسييسهم في توفير إطار يمكن فيه لجميع الدول والمنظمات الأمنية والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعمل معاً على نحو بناء ومتعاقد. وسيواصل

بناء الأنظمة فيما يتصل بالمنظمات الأوروبية والأوروبية - الأطلسية الأخرى التي تعنى بالمسائل الأمنية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن تنفيذ المقررات الأساسية لمؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في لشبونة والمتعلق على نحو خاص بوضع نموذج أمني مشترك وشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين، سيكون معلما بارزا على الطريق نحو تحقيق هذا الهدف. ونعلّق أهمية خاصة على وضع ميثاق بشأن الأمن الأوروبي، ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يشكل أساسا للترتيبات الأمنية الإقليمية التي يتصورها ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لهذه الوثيقة، نظرا لأهميتها، أن تكون مساوية لوثيقة هلسنكي الختامية، وأن تحمل في الواقع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إنشاء منطقة مشتركة من الأمن المتوازن دون وجود خطوط تقسيم. ونحن نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص في الميثاق للمصالح الأمنية للدول التي لم تنضم إلى تحالفات عسكرية وسياسية ولم تعرب عن رغبتها في الانضمام إلى هذه التحالفات في المستقبل المنظور. وخلال الاجتماع العادي المقبل لمجلس وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي من المقرر أن يعقد في كوبنهاغن يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ينبغي التوصل إلى اتخاذ قرار مفصل بشأن نطاق ومعايير الميثاق المقبل.

وثمة إسهام هام ينبغي أن تسهم به الأمم المتحدة في بناء الصرح الجديد للأمن والتعاون في أوروبا حيث أن الدعم السياسي والتخصصي الذي تقدمه الأمم المتحدة مفيد للغاية في تحقيق الفكرة الأوروبية المشتركة. وإن أحد المجالات التي تتصف بالأولوية للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يكون تعزيز القدرة الأوروبية المشتركة على حفظ السلام، بما في ذلك تعزيز أساسها المعياري مع التسليم بأن مهام وصلاحيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا المجال غير قابلة للإلغاء وفقا للميثاق. ومن الناحية العملية، لن يطول الوقت قبل أن تطرح مسألة قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعمليات لحفظ السلام، وهذا سيحتاج أيضا إلى المعالجة منذ البداية على أساس قيام تعاون وثيق مع الأمم المتحدة استنادا إلى الميثاق وخبرة الأمم المتحدة المتنوعة في مجال حفظ السلام.

وترحب روسيا بزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتدعمه، وهو التعاون من أجل تسوية الصراعات في منطقة رابطة الدول المستقلة، ولا سيما في جورجيا، وطاجيكستان، وناغورني كاراباخ. وإن زيادة المشاركة الفعالة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية عدد من الصراعات في منطقة رابطة الدول المستقلة سيعزز الصيغ التفاوضية الراسخة والمجربة. وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ألا تسعى إلى أن تحل محل الأمم المتحدة حيث تقوم الأمم المتحدة، بسبب طابعها العالمي، بتوفير التنسيق الفعّال للجهود التي تبذلها مختلف المنظمات. ومن جانب آخر، من المناسب لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تكشف عملها وفقا لتخصصها، من قبيل مثلا رصد حقوق الإنسان، وتوفير الدعم لإنشاء مؤسسات ديمقراطية، والإشراف على الانتخابات.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتعاونان بنجاح في تنفيذ اتفاق السلام البوسني. وإجراء انتخابات بلدية في البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كان مرحلة هامة في هذه العملية. ويحدونا الأمل في أن تستمر بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعمل في البوسنة باتصال وثيق مع هياكل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة في حل مسائل هامة من قبيل حماية حقوق الأقليات العرقية، ومشاكل اللاجئين، والعمل المعتاد للسلطات البلدية. وإن كفالة حقوق اللاجئين، بما في ذلك حقوق الملكية والسلامة الشخصية، فضلا عن رصد احترام حقوق الأقليات العرقية، ينبغي أن تولى أيضا العناية ضمن إطار البعثة الطويلة الأمد المنشأة حديثا في كرواتيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث ستشمل ولايتها أراضي ذلك البلد بأسره.

وثمة دليل آخر على تعميق الشراكة بين المنطمتين يتمثل في التخطيط والتنفيذ لعملية قوة الحماية المتعددة الجنسيات في ألبانيا وفقا لولاية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإن نجاح هذه العملية مثال جيد على الحاجة إلى إشراف مجلس الأمن إشرافا عاما على عمليات حفظ السلام الإقليمية.

ومما يتصف بأهمية كبرى أيضا تعاون الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجال الإنساني عن طريق، في جملة أمور، المفوض السامي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية،

ممثّل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأود، في الوقت نفسه، أن أعتنم هذه الفرصة لأعرض بمزيد من التفصيل الجوانب الرئيسية لموقف أوكرانيا من هذه المسألة الهامة.

أولا، نلاحظ مع الإرتياح أنه في السنوات القليلة الماضية، نشط التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الصعيدين السياسي والتنظيمي على حد سواء. ومما يتصف بأهمية خاصة تطوير التعاون بين المنظميتين في ميدان الإنذار المبكر، ومنع الصراعات وإدارة الأزمات. وفي هذا الصدد، فإن التجربة الألبانية الأخيرة مثال طيب على ذلك. ويمكن أن يعتبر هذا المثال ممثلا لنهج جديد في العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إذ كانت منظمة الأمن والتعاون الأولى في أخذ زمام المبادرة والعمل.

إن أوكرانيا تقدر تقديرا عاليا الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل صنع السلام في يوغوسلافيا السابقة. وإن تنفيذ اتفاقات دايتون بات يشكل مهمة هامة بالنسبة لهاتين المنظميتين. ويحدونا الأمل أيضا في الإبقاء على المستوى الرفيع من التعاون الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ هذه العملية خلال فترة ما بعد الصراع وبناء السلام بهدف إنشاء مجتمع مدني حقيقي في البوسنة والهرسك.

ونؤيد أيضا تعزيز دور حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية الصراع في ناغورني كاراباخ. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقديم دعمه السياسي للجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وينبغي له أن يساعد المنظمة على الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في حفظ السلام. وبغية تحقيق هذا الغرض، من المناسب زيادة توجيه الدعوات للمنظمة إلى ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة لحضور اجتماعات فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإبلاغ مجلس الأمن على نحو منتظم بالتقدم المحرز في المفاوضات.

وتشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفة مراقب في المفاوضات السياسية التي تنظمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في جورجيا، بما في ذلك تلك المفاوضات التي يجريها مكتب حقوق الإنسان في سوخومي، فضلا عن تلك المفاوضات التي تجري في

ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وثمة اتجاه جديد يبشّر بالخير للتعاون بين المنظميتين يتمثل في معالجة مشاكل المهجرين القسريين في منطقة رابطة الدول المستقلة بمشاركة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة.

وتؤيد روسيا أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن "حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا"، التي كانت موضوع مقرر أُتخذ بتوافق الآراء في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونبني كلامنا على أساس الافتراض بأن توصيات هيئات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما تلك التوصيات الصادرة عن المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية، ستظل تحظى باهتمام نشط.

إن إنشاء منصب منسق الشؤون الاقتصادية والبيئية في الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يعزز ذلك المجال من أنشطة المنظمة دون حدوث ازدواجية مع أعمال وكالات دولية أخرى في المنطقة. ونلاحظ مع الارتياح المساعدة الفعالة التي يحظى بها عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجال الاقتصادي من جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة. ونحن نعتمد على التعاون الوثيق لمنسق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع اللجنة الاقتصادية الأوروبية.

وثمة أمثلة أيضا على التعاون المثمر بين المنظميتين في الميدان. وتتعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة فيما يتعلق بالبعثات التابعة لها، تعاونًا وثيقًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ عدد من المشاريع في آسيا الوسطى، وجورجيا، وملدوفا، وأوكرانيا، واستونيا، ولاتفيا.

وتعتزم روسيا أن تواصل العمل بنشاط على زيادة النتائج العملية التي تسفر عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويحدونا الأمل في أن يوفر مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع، الذي تقدمه روسيا، زخما إضافيا كبيرا للعمل الجاري الآن في هذا الاتجاه.

السيد يلتشنيكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
يؤيد وفد أوكرانيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به للتو

المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والذي ينبغي أن يكون موجها بصورة أكبر صوب مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الحياة ذاتها تثبت ضرورة مواصلة الاتصال والتعاون المنتظمين بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مختلف أبعاد الأمن. ومن الضروري مواصلة استكشاف مختلف أشكال وطرق التفاعل الممكنة، مع مراعاة قدرات ومزايا كل منظمة بغية تقسيم الوظائف فيما بينها على أساس مبدأ الدعم المتبادل.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
إننا نضم صوتنا لما قاله الممثل الدائم للكسمبرغ بالنياية عن الاتحاد الأوروبي. وإن بيانه يعبر بدقة عن رؤيتنا لهذه القضية. ولا أود سوى استكمال رأي الاتحاد الأوروبي بمنظورنا الوطني، لأن هذا البند من جدول الأعمال ينطوي على كل من الموضوع العام للتعاون النموذجي بين الأمم المتحدة وأي ترتيب إقليمي، والموضوع الخاص بالنسبة لنا كدولة أوروبية.

ويسرنا أن هذا البند أصبح بندا منتظما في جدول أعمالنا. وقبل شهرين، قال وزير خارجية ليتوانيا، السيد سودار غاس، من هذا المنبر:

"إننا نؤمن بالأخذ بنهج إقليمي لمعالجة القضايا الإقليمية. ونحن نشيد باعتماد الأمم المتحدة على المنظمات الإقليمية. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال جيد لما يمكن أن تفعله مؤسسة إقليمية محدودة الميزانية بدلا من إلقاء العبء على كاهل الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسة العامة ٨٠، ص ١١)

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبشّر بمستقبل باهر بوصفها ترتيبا إقليميا مستويا في الصفات بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/52/489) يدل على أن روح الفصل الثامن من الميثاق تضم وتستخدم بطريقة حكيمة وفعالة.

وإننا نشني على إسهام الدانمرك، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونحن على ثقة

طاجيكستان تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرى أن من الأهمية بمكان تبادل المعلومات على نحو أفضل بين بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة ومكاتب الأمم المتحدة في تلك المناطق.

وتؤيد أوكرانيا تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية الصراع في ترانسديستر، فضلا عن مشاركة خبراء الأمم المتحدة في هذه العملية على نطاق أوسع. وأوكرانيا، إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي، تضطلع بدور الوسيط والضامن لاحترام الترتيبات التي توصلت إليها الأطراف، وهي تبذل قصارى جهدها لتوطيد دعائم الاستقرار في تلك المنطقة. ولقد كررت القول عن استعداد لإرسال فرقة لحفظ السلام إلى المنطقة إذا أعطيت ولاية من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتؤيد أوكرانيا تطوير قدرة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على حفظ السلام. وبذلك، نعتبر أن عمليات حفظ السلام في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا ينبغي تنفيذها إلا وفقا للولايات المناسبة من جانب الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع الوفاء الإلزامي بمتطلبات عمليات حفظ السلام الواردة في وثائق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة.

تولى الرئيس الرئاسة

إننا نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال البعد الإنساني ينبغي أن يكون له أولوية بالنسبة لهاتين المنظميتين. ومما يبرهن على ذلك أكثر من أي وقت مضى مشاكل الهجرة القسرية واللاجئين والأشخاص المشردين، والتي تشكل تحديا حقيقيا للأمن والاستقرار في أوروبا. وهذه المشاكل لا يمكن لبلد أن يحلها بمفرده. وانطلاقا من ذلك، فإن من الضروري تطوير التفاعل اللازم بين مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يقل عن ذلك أهمية البعدان الإيكولوجي والاقتصادي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإننا نؤيد بشكل خاص تكثيف التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة الأمم

نشوب النزاعات، وإدارة الأزمات والإنعاش بعد انتهاء الصراع. وعلى غرار الأمم المتحدة، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوجود معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الاستقرار والشفافية والقدرة على التنبؤ، والتي تعتبر عناصر لا غنى عنها في أي هيكل أمني، وبدقة أكبر في تطوير إطار واسع يمكن في نطاقه تعزيز الأمن التعاوني الأوروبي. وتشمل أشكال التعاون الحالي والمحتمل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي المشاورات والدعم الدبلوماسي والدعم التنفيذي والوزع المشترك، والعمل المشترك عند اللزوم.

إن الطبيعة المعقدة للمبادرات المتخذة مؤخرا والرامية إلى استعادة السلام في مناطق الصراع أظهرت الحاجة إلى إدارة النزاعات وحسمها على نحو شامل، الأمر الذي يتطلب وجود تعاون وثيق بين الدول ومختلف المؤسسات. والحوار الشامل بين المنظمين يمكن أن يثمر عن نتائج ملموسة أو على الأقل عن آفاق واعدة. وعلى سبيل المثال، فإن العمل المشترك في طاجيكستان، الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أتاح فرصا جديدة لإعادة توحيد الشعب الطاجيكي على أساس الاتفاق العام. وقد ساعد التعاون على احتواء الأزمة في ألبانيا وتفادي وقوع نتائج أشد خطورة. وقامت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتسهيل الحوار وإتاحة الفرص أمام الأطراف المتصارعة في مختلف مناطق بحر القوقاز للعمل صوب إنهاء الخلافات.

وعلى وجه الخصوص، إن شعب البوسنة والهرسك إذا أراد أن يشكر أحدا على إعطائه فرصة ثانية وثالثة لتحقيق السلام فعليه أن يشكر الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. لقد كنا ولا نزال نعتقد أن سجل هاتين المنظمين في يوغوسلافيا السابقة أفضل بكثير مما لو تركت الأمم المتحدة لتواجه التحديات بمفردها.

وبالرغم من أن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فليس بوسع حتى الأمم المتحدة، بما تتمتع به من خبرة واسعة وشبكة عالمية لا مثيل لها، أن تأخذ على عاتقها بمفردها جميع مشاكل العالم. وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تخفف عن الأمم المتحدة بعضا من

بأن رئاسة بولندا القادمة ستضمن مواصلة اضطلاع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور مجد في أوروبا.

وإننا نرحب أيضا بحضور الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جيانكارلو أراغونا، هنا اليوم، ونشكره على كفاءة إدارته لمهام أمانة منظمته. ورغم أن عدد موظفيه قد يكون قليلا، إلا أن إسهامهم كبير للغاية.

لقد شجعنا في العام الماضي على قيام اتصالات على مستوى العمل بين المؤسسات المعنية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجالات ذات الصلة. واليوم نرحب بزيادة الاتصالات التي اتضحت فائدتها التي جرت بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأمينها العام. وهذه الاتصالات تتمشى مع الفقرة ١١٦ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن إصلاح الأمم المتحدة (A/51/950)، والتي نصها كما يلي:

"وسوف يجري تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية، وستصبح هذه المنظمات شريكة للأمم المتحدة، بصورة متزايدة، في جميع الأنشطة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع النزاعات".

وبالتزامن مع الاتصالات على مستوى الأمانة من جانب الأمم المتحدة، ربما أمكن إجراء المزيد من الحوار على المستوى السياسي فيما بين، على سبيل المثال، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤسسة فريدة من نوعها بسبب عضويتها الأوروبية الشاملة وعبر الأطلسية. وهي تعزز قدرة جميع الدول المشاركة، كبيرها وصغيرها، على التحكم بأمنها والاستفادة من الطائفة العريضة من الأدوات المتاحة لها داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخارجها. وهي لديها قدرات كافية للدبلوماسية الوقائية، وتقوم بدور أكبر في الحفاظ على الاستقرار في أوروبا والاستجابة بسرعة ومرونة لحالات التوتر أو الأزمات التي تظهر بصورة مفاجئة.

وتؤيد ليتوانيا تعزيز أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها أداة أساسية للانداز المبكر، ومنع

ونحن نرحب بتعاون الأمم المتحدة - على وجه الخصوص مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية - مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المساعدة على معالجة مشاكل الهجرة المتزايدة في منطقة المنظمة وما وراءها. فمشاركة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إعادة وإدماج الأشخاص المبعدين خطوة جديدة حميدة في معالجة واحدة من أبرز القضايا الاجتماعية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي بحث ليتوانيا عن أفضل صيغة للأمن الأوروبي، تعرض عليها من حين إلى آخر وصفات مختلفة، مثل وضع ضمانات أمنية أحادية الطرف لدول البلطيق. ونحن نعتقد أنه لا الضمانات الأمنية الأحادية الطرف والمقننة باتفاق عالمي، ولا الاتفاقيات الأمنية الإقليمية يمكن أن تضمن الأمن الأوروبي. ولا يمكن أن يكون هناك أمن في أوروبا على أساس إقليمي أو أحادي. فجميع دول القارة لا يلزمها أن تكون معا فحسب، بل إن قدرها أن تصبح في نهاية المطاف شركاء ذوي هدف واحد ومصير واحد.

ونحن نفضل أن نرى الأمن الأوروبي رصيذا واحدا غير قابل للتقسيم، والتعاون مسؤولية مشتركة بين جميع أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي البيان المشترك الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ كرر رؤساء إستونيا ولاتفيا وليتوانيا

"الموقف المشترك من أن الضمانات الأمنية الأحادية لا تتماشى مع روح أوروبا الجديدة، وأن هذه الضمانات، شأنها شأن الاتفاقيات الأمنية الإقليمية، لم تكن أبدا واردة في برنامج إستونيا ولاتفيا وليتوانيا".

والركيزتان الرئيسيتان لنا في بناء مستقبلنا الدولي هما علاقات حسن الجوار والاندماج في المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية. وكان التوقيع على معاهدة الحدود بين ليتوانيا وروسيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة إسهاما رئيسيا للركيزة الأولى. واحترام حق الدولة في الانضمام إلى معاهدات الأحلاف وممارستها في حرية وفعالية لهذا الحق - وهو مبدأ أساسي من مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - يمثل جزءا أساسيا من الركيزة الأخيرة. وليتوانيا تبحث عن مكان في تلك

أعبائها الإقليمية. ويمكن أن يشمل ذلك إمكانية إحالة أي نزاع إلى مجلس الأمن بتوصية، وبدون تأييد الطرف أو الأطراف المعنية إذا اقتضى الأمر ذلك.

وفي الحالات التي تنشط فيها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في نفس البلد وتتطلب أن يكون التعاون ملموسا للغاية، فإن المسؤولية الرئيسية ينبغي أن تكمن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأحد الأمثلة الطيبة على تحول الكلمات إلى عمل ملموس يتمثل في توسيع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العاملة في كرواتيا، والتي ستتولى مهام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

وثمة سبل عديدة يمكن للمنظمات من خلالها تحقيق إمكاناتها بالكامل. فالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، اللتان يعتمد بعدهما الأمني على تدابير بناء الثقة، مثل تحديد الأسلحة التقليدية والشفافية في التسليح، وتشاطر المعلومات، يمكن أن تستكمل إحداها الأخرى عن طريق العمل معا استجابة للتحديات الأمنية. فعلى سبيل المثال، نحن نرحب بتبادل المعلومات الجاري في نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك البيانات المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهذا يعزز في رأينا فعالية هذه الآلية التابعة للأمم المتحدة. وقد دلل هذا الإجراء على فعاليته عندما طبق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإن التبادل الشامل للمعلومات العسكرية الذي اعتمدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٤ قد يكون مثالا تحتذي به المناطق الأخرى. وإن مدونة السلوك الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للسيطرة الديمقراطية على القوات العسكرية تبدو قابلة للتطبيق عالميا أيضا.

والشؤون الإنسانية مجال رئيسي آخر للتعاون بين المؤسستين أو حتى بين دائرة أوسع. ومما يستحق الثناء أنه يجري تبادل المعلومات بانتظام في الاجتماعات الثلاثية المعقودة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وقد تطورت هذه الاتصالات من تقاسم للمعلومات الوقائية عن حالة حقوق الإنسان في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مناقشة الإجراءات في أبعاد أكثر جوهرية، مثل بناء الديمقراطية، وسيادة القانون، والمسائل الدستورية، وحقوق الأقليات. وإننا نؤيد هذا التطور ونشجعه بقوة.

تكون من أبرزها الأنشطة المعينة لكل بلد. وعلى هذا النحو ظلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تلعب دورا هاما جدا في البوسنة والهرسك، ولا سيما بإشرافها على الانتخابات البلدية، حيث كانت مساعدة قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات أهمية حيوية من أجل تنفيذ هذه المهمة بهدوء.

وهناك مثال آخر أكثر إيضاحا للدور القائم على التوجه العملي لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو أنشطتها في ألبانيا، حيث استجابت بسرعة إلى حالة أزمة بينما كانت تتلقى الدعم اللازم من قوة حماية دولية لولاية من مجلس الأمن. وهذا النوع من البعثة المحددة الهدف، والمنوطة بها ولاية واضحة في إطار زمني محدد، ذو قيمة نموذجية للحالات ذات الطبيعة المماثلة في المستقبل. ولئن كانت هذه البعثات ذات أهمية كبيرة لخلق الزخم السياسي اللازم لعموم أنشطة المنظمة الأوروبية، فإن معظم عملها أقل ظهورا للعيان، ولكنه ذو قيمة متساوية من أجل تحقيق النتائج المنشودة على المديين المتوسط والبعيد. وهناك نموذج ممتاز يتمثل في الأنشطة الرامية إلى بناء الثقة والمصالحة في مختلف أنحاء يوغوسلافيا السابقة، وعلى وجه الخصوص تلك المضطلع بها بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية.

والتقرير المتضمن في الوثيقة A/52/450 يشهد على التعاون المتزايد بين المنظمين في مجالات مواضيعية محددة. وقد أحطنا علما مع الاهتمام الخاص بالأنشطة المتصلة بمتابعة المؤتمر الإقليمي المعني بمشاكل اللاجئين في بلدان رابطة الدول المستقلة والتعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وبينما نحن نرحب بالتعاون المتزايد الذي عكسه التقرير، يبدو لنا أن هناك إمكانية لزيادة تعميق التفاعل بين المنظمين. فتوجه المنظمة الأوروبية إلى العمل على نحو زائد يمثل تطورا يعود بالفائدة على المنظمة نفسها وعلى الأمم المتحدة، ولكن في نفس الوقت ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصل اعتمادها على مستويات الإنجاز ومجالات العمل التي شكلت مكامن قوتها الأساسية في الماضي. وهذه الأنشطة - في مجال البعد الإنساني، على سبيل المثال - يمكن أيضا أن تكون ذات قيمة كبيرة للأمم المتحدة، ويمكن أن يكون هناك المزيد من تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بها. وفي

المؤسسات التي تسهم في تحقيق أهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتكمل أهداف الأمم المتحدة.

ستكون هناك أمم متحدة واحدة فقط ومنظمة واحدة للأمن والتعاون في أوروبا - وكل منهما متفردة على نحو خاص بها وكل منهما ذات فائدة، إن لم تكن لا غنى عنها، في معالجة القضايا الدولية. وهما تشكلان معا وعلى نحو متبادل جزءا مكملًا من الأدوات المتعددة الأطراف للاتصالات بين شعوب أوروبا وبين الشعوب في كل أنحاء العالم. ويجب علينا أن نستخدم هذه الأدوات الفعالة على أفضل نحو.

ومشروع القرار A/52/L.38 الذي عرضته الدانمرك يدعونا بالضبط إلى أن نفعل ذلك وهو يستحق أن يعتمد بتوافق الآراء. ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء أن تنظر إلى أبعد من مصالحها الوطنية، مهما كانت هذه المصالح مشروعة، وأن تتخذ نهجا أكثر سعة وتعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

السيدة فريش (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تردد القول كثيرا أن نهاية الحرب الباردة أتت بتغيرات كبرى للأمم المتحدة. وينطبق هذا أيضا بقدر أكبر على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أعادت تشكيل نفسها بل وجدت نفسها كلية خلال السنوات القليلة الماضية.

وقبل أربع سنوات قررت الجمعية العامة دعوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى المشاركة في دورات وعمل الجمعية بصفة مراقب. وخلال هذه الفترة ظل التعاون بين المنظمين يتعزز على نحو مطرد، ويتعمق ويزداد تطورا. والحاجة المتزايدة إلى القيام بأنشطة في ميدان حفظ السلام والمجالات المتصلة به والطلب المتزايد لهذه الأنشطة، والمشاكل السياسية والمالية المتزامنة مع أنشطة الأمم المتحدة هذه والمرتبطة بها، جعلت من الواضح في مرحلة مبكرة أن مشاركة المنظمات الإقليمية في هذا المجال يتعين أن تتعزز من أجل مصلحتها المشتركة، ويسعدنا أن نلاحظ أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نفسها قد أسهمت إسهاما جوهريا لهذا الغرض خلال السنوات القليلة الماضية.

والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، القائم على أساس مبادئ المصلحة المشتركة والتكامل، يغطي اليوم طائفة واسعة من القضايا، ربما

صون السلم والأمن في منطقتها. وعضوية المنظمة شاملة لجميع دول المنطقة، ولديها مجموعة قوية من الالتزامات المشتركة من حيث البعد الإنساني أو حقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي، وقضايا الأمن، كما أنها نشطة في ميداني تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتشكل الالتزامات التي تتقاسمها الدول الأعضاء في المنظمة ومبدأ توافق الآراء الذي تنتهجه حجر الزاوية في عملها. ومن مصادر القوة الأساسية للمنظمة قدرتها على التكيف وطاقاتها الإبداعية في معالجة قضايا الإنذار المبكر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات. ونحن من جانبنا نريد أن نرى الطاقة التنفيذية للمنظمة تزداد نمواً، بما في ذلك تحسين تمويل عملياتها، على أن يكون ذلك دون إنشاء هياكل جديدة أو معقدة ودون الإخلال بمرونتها.

وقد استطاعت المنظمة، باعتبارها ترتيباً إقليمياً بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ولها مركز المراقب لديها منذ عام ١٩٩٣، أن تخفف عن الأمم المتحدة جانباً من عبء العمل الذي تقوم به. وينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به في هذا الصدد وزيادة تطويره. ونلاحظ بارتياح استنتاج الأمين العام في تقريره A/52/950 القائل بأن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمة قد تحسنا في السنة الماضية. ونعتقد أنه يمكن زيادة تحسينهما. وفي رأينا، أن التفاعل بين المنظمتين ومركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كترتيب إقليمي ينبغي زيادة صقله وتطبيقه بشكل نشط. وفي هذا الصدد، يجدر تسليط الضوء بوجه خاص على التعاون النشط والإيجابي بين الأمم المتحدة والمنظمة على الصعيد الميداني. وفي بلدان مثل البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وطاجيكستان على سبيل المثال لا الحصر، تعمل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل نفس القضية، إلا أن كلا منهما تؤدي مهام مختلفة اعتماداً على مزاياها النسبية.

ومع ذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست صورة مبسطة صغيرة للأمم المتحدة. فهي ليس لها طابع عالمي، وهي تعمل أساساً بأدوات دبلوماسية. وتتخذ بعثاتها شكل المهام الدبلوماسية المتقدمة للغاية، وتيسر إرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الاستقرار. والمنظمة فعالة من حيث التكلفة، وتحقق نتائج ملموسة بتنظيم محدود وتمويل متواضع نسبياً. وهي عاقدة العزم على زيادة تطويرها وتحسين كفاءتها في

هذا الصدد، نلاحظ مع الامتنان الأهمية المتزايدة لعمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار أن القاعدة المؤسسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات معينة قد اتخذت أشكالاً وأبعاداً توفر فهماً عميقاً وخبرة واسعة. وهذا من شأنه أن يعود بالفائدة على عمل الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال يتبادر إلى الأذهان في هذا السياق حماية الأقليات والعمل الممتاز للمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبإيجاز، نود أن نعرب عن ارتياحنا لمستوى ولا سيما نوعية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بينما نتطلع إلى زيادة تعميقه وتطويره. ومن المهم للغاية أن يكون التعاون بين المنظمات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بحالات الطوارئ والعمليات الميدانية، قائماً على تفاهم واضح، يحدد إطاراً للتعاون ويتيح أكبر قدر ممكن من تنسيق الأنشطة. والخبرة المكتسبة من العمليات الميدانية الكبرى التي شاركت فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طوال السنين العديدة الماضية أظهرت أن هناك مجالاً للمزيد من التحسين. وقد أحطنا علماً مع الكثير من الاهتمام بالمبادرة الخاصة بإنشاء "برنامج للأمن النموذجي" ليستخدم نموذجاً للتعاون في مجال الأمن والسلم في القرن الحادي والعشرين. على أساس مبدأ المساواة بين جميع الشركاء.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على حضوره لهذه المناقشة، وأن أعرب باسم حكومتي عن شكرنا لحكومة الدانمرك على الطريقة المتميزة والمتسمة بالكفاءة التي أدت بها مسؤولياتها وهي تشغل منصب الرئيس لعام ١٩٩٧.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أظهرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوضوح منذ اجتماع قمته في باريس في عام ١٩٩٠ زيادة قدرتها على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة بالأمن في معالجة الأزمات الإقليمية. واستحدثت المنظمة أدوات سياسية ملائمة، وعززت باستمرار قدراتها فيما يتعلق بالإنذار المبكر، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات وبذلك فإنها تساهم بشكل كبير في

أنه قد آن الأوان لإيجاد صيغة دائمة وعملية للتعاون بين تلك المنظمة بوصفها ترتيباً إقليمياً وبيئياً للامن التابع للأمم المتحدة - وهي صيغة تعطي الاعتبار الواجب للمهام المنفصلة والتمتيز لهاتين المؤسستين. وتوجد بالفعل حاجة الى تقسيم أكثر تنظيماً ورشداً لصلاحيات كل من المنظمة ومجلس الأمن.

ولا بد من مضاعفة الجهود للتوصل الى توافق في الآراء حول إمكانية استخدام آليات المنظمة كأداة للجوء الأول في جهودنا المشتركة صوب الدبلوماسية الوقائية داخل المنظمة دون المساس بأي حال من الأحوال بأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد سلم إعلان لشبونة بهذه الحقيقة حين ذكر أنه:

"قد تقرر الدول المشاركة بصورة مشتركة في الظروف الاستثنائية إحالة إحدى المسائل الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالنيابة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عندما يكون من المطلوب، حسب تقديرها، اتخاذ مجلس الأمن لإجراء بموجب الأحكام ذات الصلة من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة." (A/51/716، التذييل الثاني، الفقرة ١٠)

وفي حين أنه يجوز لأي دولة عضو في الأمم المتحدة أن تطلع مجلس الأمن أو الجمعية العامة على أي نزاع، فإن الإحالة المشتركة للنزاعات الى مجلس الأمن تعطي قرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا زخماً إضافياً. وبالتالي فإن هذا الالتزام يشكل عنصراً هاماً لمنع الصراعات.

ولدى تقييم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يلزم إجراء تحليل لاشتراك كل من المؤسستين، منفردة أو بالتضافر مع الأخرى، في مناطق مختلفة. ولا يزال اشتراك المنظمة في البوسنة والهرسك يمثل أكبر تحد واجهته، وأهم إنجاز حققته حتى الآن. ويؤكد إعلان قمة لشبونة (A/51/716، التذييل الأول) أن المنظمة ستواصل القيام بدور هام في تشجيع وتوطيد السلام في البوسنة والهرسك، خصوصاً في مجال الإشراف على الانتخابات البلدية وإجرائها، وكذلك في تقديم المساعدة في تنفيذ المهام الأخرى التي عهد بها إليها بموجب اتفاق دايتون؛ كما أظهرت الأدوار التي اضطلعت بها المنظمة في طاجيكستان وفي جورجيا، ومؤخراً جداً في ألبانيا بوضوح إسهام المنظمة في إحلال السلم والأمن

شئى ميادين نشاطها، وهي بالتالي تستحق دعمنا في عملها هذا.

ويؤسفنا أنه لا يبدو من الممكن اعتماد مشروع القرار الحالي دون تصويت. ونحن نشجع بقوة جميع الوفود على دعم مشروع القرار الذي عرضته الدانمرك في وقت مبكر اليوم والذي قدمته النرويج مع بلدان عديدة أخرى أعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد صليباً (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اكتسب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أهمية متزايدة بعد زوال الحرب الباردة. وأدت الصراعات الإقليمية التي يتسم بها عصرنا الى قيام المجتمع الدولي بدراسة هذه القضية بمزيد من التعمق في محاولة لعلاج الأسباب الجذرية للصراعات والتوتر.

وانبثق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن توترات الحرب الباردة التي قسمت أوروبا. وعلى الرغم من ذلك التقسيم فإن المؤتمر عالج آنذاك قضايا تتصل ليس فقط بحالات الأمن السائدة، بل أيضاً بالجوانب الأساسية بقدر أكبر للبعدين الاقتصادي والإنساني. واستطاع المؤتمر الذي حافظ على اتزانه في أوج انتشار منطق الحرب الباردة أن يبقى ويتطور. ويدل تحوله الى المنظمة التي نعرفها اليوم على التعاون المتزايد داخل المنطقة في أعقاب زوال الحرب الباردة.

وعلى الرغم من ذلك، اندلعت صراعات ودفعت الى مكان الصدارة الأخطار التي شكلها النزاع الإثني. وهزت الأهوال التي شهدناها خلال الحرب في يوغوسلافيا السابقة وجدان أوروبا وجلبت إحساساً بالإنحاحية فيما يتعلق بالحاجة الى بذل المزيد من الجهود الوقائية الفعالة في التعامل مع تلك الحالات. كما واجهت الأمم المتحدة عدداً من الصراعات الإقليمية وجاهدت بكل السبل والوسائل المتاحة لها لإدارة تلك الصراعات ومعالجتها.

وفي هذا السياق، اقترحت مالطة على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعلن نفسها منظمة إقليمية حسب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال رئيس وزراء بلدي في اجتماع قمة لشبونة في العام الماضي:

"لقد أعلننا في هلسنكي تفهماً بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي ترتيب إقليمي حسب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وترى مالطة

في وثيقة هلسنكي الختامية. وعرضت مالطة الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك في استجابتها الشاملة لقرار الجمعية العامة ٥٠/٥١ الذي عنوانه "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما وردت في الوثيقة".

وفي ضوء تقرير الأمين العام المقدم بشأن هذا البند، ترى مالطة أن استمرار التفاهم غير الرسمي على أنه ينبغي تقسيم العمل بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، يدل على أن الأمر يقتضي إعادة النظر في ذلك التفاهم، بقصد تحقيق تقسيم ملائم وسليم للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمة المذكورة. من شأن ذلك أن يحمل المنظمة، لا محالة، مسؤوليات جديدة بمركزها كترتيب إقليمي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يعزز فعلا إطار التعاون القائم بين المنظمتين.

السيد كونددي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشعر الوفد الألباني بسرور بالغ لحضور السيد جانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بيننا اليوم.

وتقدر ألبانيا تقديرا عاليا أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية. لأنها مقتنعة بالوقع الإيجابي لمثل ذلك التعاون لمصلحة السلم والأمن الدوليين. إن المنظمات الإقليمية هي أدوات مفيدة لتعزيز السلم والأمن والتعاون داخل المناطق، على أساس مفهوم الأمن الفردي.

لقد أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنها منظمة فعالة، من خلال أنشطتها في أجزاء مختلفة من القارة القديمة. ونحن نقدر، بصفة خاصة، دور المنظمة المذكورة في منع الصراعات وإدارة الأزمات. وقد تبين أن مكتب المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية هو مؤسسة قيّمة لتعزيز احترام حقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات الوطنية في منطقة المنظمة، وكذلك للتغلب على المشكلات والحالات الصعبة الخاصة بالأقليات الوطنية في عدد من البلدان. إن مكتب المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان كان من الأعمدة الرئيسية لتلك المنظمة في جهودها لتعزيز الديمقراطية ولمساعدة العمليات الديمقراطية في أنحاء كثيرة من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

ولا تزال الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالبعد الإنساني، من خلال مكتبها الخاص بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذات طابع حيوي لو أردنا تحقيق حكم ديمقراطي سليم واحترام حقوق الإنسان. وربما كانت هذه الجوانب التي تعمل كأداة للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى بناء مفهومي العدالة الاجتماعية وحكم القانون هي التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى توطيد السلام داخل الدول وفيما بينها. ونلاحظ بارتياح الاتصالات الوثيقة بـلين مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة وكذلك الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا للبعد الاقتصادي للمنظمة.

وترحب مالطة بالمشاورات الثلاثية فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وترمي هذه المشاورات إلى تعزيز مبدأ الترشيد العملي للأنشطة على الصعيد الميداني، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تعزيز هذه المشاورات وتوطيدها.

ويضاهي ذلك في الأهمية العمل الذي يقوم به المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية بسعيه إلى تعزيز التسامح والاحترام المتبادل داخل المجتمعات وفيما بينها. وتظل تلك الأنشطة حجر زاوية في بناء احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومنذ منشأ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بداية الأمر، دأبت مالطة على تعزيز المفهوم الذي مؤداه أن الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط مرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الأوروبيين، وتبعاً لذلك، بالسلم والأمن الدوليين. ومنذئذ عززت مالطة دائما البعد المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وركزت جهودها على مبادرات يُقصد منها زيادة دخول شركاء البحر الأبيض المتوسط من أجل التعاون حلبة جميع أنشطة المنظمة المذكورة، وبصفة خاصة دخولها المجلس الدائم ومنندى التعاون في مجال الأمن.

إن مالطة، في عدة مناسبات، رفعت مستوى الوعي بأهمية الفصل المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط

بيد أننا نلاحظ آسفين أنه على الرغم من النداءات المستمرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم تستطع بعد بعثة المنظمة الطويلة الأجل أن تعود إلى كوسوفو بسبب عدم تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونود أن نذكر النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى تلك السلطات، وأحدثها عهدا كان من خلال القرار ١١١/٥١، لحثها على السماح لبعثة المنظمة بالعودة الفورية وغير المشروطة إلى كوسوفو. وإذ نشير إلى القرار نفسه نعقد الآمال على جهود الأمين العام لإيجاد حضور دولي واف للرصد في كوسوفو. إن نداء ألبانيا لزيادة الجهود الدولية لتحقيق حلي سلمي لمشكلة كوسوفو نابع من أنها تود وترغب في الإسهام إيجابيا في حل ما بقي من مشكلات السلام في المنطقة، وإيجاد علاقات جوار طيبة وتحسين وتعزيز السلم والاستقرار في البلقان التي لا تزال منطقة مضطربة.

تؤيد ألبانيا بقوة مشروع القرار A/52/L.38 وتنضم إلى قائمة المشتركين في تقديمه.

السيد زبوغار (سلوفينيا): إن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بضع نقاط.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام كوفي عنان على إعداده التقرير عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن التقرير يؤكد اعتقادنا بوجود طائفة واسعة من الأنشطة يمكن للمنظمتين أن تقوموا فيها - وهما تقومان فعلا - بإيجاد تعاون وتنسيق مفيدتين لمصلحة السلم والأمن الدوليين، والتحول إلى الديمقراطية، واحترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب بالأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جيانكالو أراغونا. إن حضوره هنا اليوم شاهد على التعاون المتنامي، والذي يتزايد توثقا باستمرار، بين المنظمتين.

وقد أتاحت نهاية الحرب الباردة زخما جديدا للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه أعطت بعدا جديدا تماما وأهمية لدور المنظمات والترتيبات الإقليمية في الشؤون الدولية. فأتاحت الفرصة أمام المنظمات الإقليمية لتقاسم

ونحن نعتقد أن التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة يمكن أن يكون مفيدا جدا في ميادين مثل منع الصراعات وإدارة الأزمات، من خلال إرسال بعثات مشتركة، وتقاسم المعلومات، وبعثات التقييم المشترك، وكذلك في المناطق اللاحقة للصراعات، من خلال برامج منسقة تغطي مجالات مثل إزالة الطابع العسكري، وإقامة منشآت ديمقراطية، وتنظيم الانتخابات ورصدها.

إن حكومة ألبانيا تقدر تقديرا عاليا دور وإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التغلب على الأزمة التي نشأت في ألبانيا خلال النصف الأول من العام الجاري. إن إسهامات المنظمة، ورئيسها الحالي وممثله الشخصي، كان لها دورها الفعلي في بلوغ حل سياسي للأزمة. وكانت المساعدة والرصد الانتخابيين في انتخابات ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام أمرا له أهمية جوهرية في كفالة نجاح تلك الانتخابات، مما فتح الطريق للجهود الرامية إلى إنعاش البلد. لقد شهدنا جميعا التأييد السياسي القوي الذي أسدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لطلبنا إرسال حضور دولي إلى ألبانيا لتعزيز الجوانب الإنسانية واستتباب الاستقرار. إن مجلس الأمن - على أساس مقررات المنظمة المذكورة وفي ضوء استعداد تلك المنظمة لتقديم مزيد من العون في الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة - رخص بإنشاء قوة الحماية المتعددة الجنسيات ونشرها السريع. إن الترخيص السريع بتلك القوة ونشرها العاجل قد أسهما إسهاما أساسيا في منع تصاعد الحالة إلى صراع كامل. ونحن نصدق للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في حالة الأزمة الألبانية، ونعتبره مثالا على عمل دولي منسق اتخذ في الوقت الصحيح وبطريقة سليمة.

وتحاول الآن ألبانيا، بعد الانتخابات البرلمانية، بناء مؤسسات ديمقراطية وتحقيق سيادة القانون، ونحن نحتاج إلى تأييد لبلوغ هذا الهدف. إن المنظمة قد أرسلت إلى البلد بعثة لمساعدة جهود التحول إلى الديمقراطية. وتتعاون الحكومة الألبانية تعاوننا وثيقا مع تلك البعثة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لها سجل حافل من التدخل لمعالجة الصراع في يوغوسلافيا السابقة. ودورها كبير في مساعدة البوسنة والهرسك على إقامة مؤسسات ديمقراطية وعلى تنفيذ اتفاق السلام.

المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والقدرة على التفاوض بشأن الحد من التسلح.

ونود التأكيد على أن المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية قد أثبتت بالفعل في عدد من المناسبات ميزة اشتراك المجتمع الدولي المبكر في الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات ومنازعات دولية. ويرتكز عمله بشدة على أساس المعايير المتفق عليها دولياً لحقوق الإنسان، وتعد مشورته إلى الحكومات المعنية مثلاً قيماً على نجاح الدبلوماسية الوقائية.

وتثبت الدروس المستفادة من ألبانيا والبوسنة والهرسك أن المنظمات الدولية والإقليمية القائمة تمتلك أدوات ذات كفاءة للعمل الوقائي والعمل بعد المنازعات شريطة أن تستخدم هذه الأدوات متضافرة وفي الوقت المناسب وبطريقة سليمة. وفي إطار أنشطة المنظمة والأمم المتحدة معا شاركت سلوفينيا بنشاط في الجهود الدولية المتصلة بهاتين الحالتين. ففي الفترة من نيسان/أبريل حتى آب/أغسطس من هذا العام، شاركت سلوفينيا في عملية ألبا التي نجحت في قيادتها إيطاليا والتي أذن بها مجلس الأمن.

وتعتبر قصة ألبانيا قصة نجاح للعمل الوقائي الذي ينهض مجلس الأمن بولايتيه، وللإصلاح الديمقراطي والسياسي الذي تقوده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نشني على شعب وحكومة ألبانيا لجهودهما في سبيل إعادة الاستقرار للبلد والتركيز على أكثر ما يحتاجه الألبانيون، ألا وهو تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

أما مسألة البوسنة والهرسك فهي تجمع بين منع النزاع والأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية المتعددة فيما بعد النزاع. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتنظيم حلقة دراسية دولية في سلوفينيا عن التعاون بين المنظمات والمؤسسات الدولية، مع التركيز على التجارب من البوسنة والهرسك. واتفق المشاركون على أنه مع مراعاة الحالة البالغة التعقيد والتي لم تستقر بعد في البلد بعد فترة النزاع، تقوم المنظمات الدولية ومن بينها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأداء عملها وتحقق نتائج طيبة وإن لم تستقر بعد بشكل نهائي. وهدفها الرئيسي هو مساعدة الشعب في هذا البلد على تعزيز

عبء صيانة السلام والاستقرار داخل أقاليمها. وبدأت الفرصة سانحة أمام العالم والأقاليم التي اتسمت بالانقسام والفرقة لكي تتوحد بشأن السلام والتنمية الاقتصادية والقيمة المشتركة.

وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثلاً رائعتاً لنوع المنظمات الإقليمية التي اغتنمت الفرصة لتصبح كياناً يعزز التعاون والتنمية وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام. فهي تتعاون مع الأمم المتحدة وتكملها بوصفها ترتيباً إقليمياً وفق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهي بذلك توفر صلة هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي. ونحن نرى أن مستقبل السلام والأمن العالميين يتوقف إلى حد بعيد على تعاون الأمم المتحدة الشامل مع المنظمات الإقليمية. ونرحب في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والترتيبات الإقليمية المعنية.

وتسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاماً متزايداً في إقرار وصيانة السلام والأمن الدوليين في أوروبا، عن طريق الأنشطة التي تقوم بها في مجالات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات والحد من التسلح ونزع السلاح وإشاعة الاستقرار بعد الأزمات وتدابير إعادة التأهيل والجهود المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في منطقة المنظمة.

ومن أجل كل جانب من الجوانب المدرجة، تطور المنظمة والأمم المتحدة التعاون الحميد المتبادل الذي ثبتت فعاليته الكبيرة في تخفيف حدة الأزمات الإقليمية المختلفة وحلها. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المنظمة الأوروبية الوحيدة التي تتمتع بمزايا نوعية نسبية في مجالات الدبلوماسية الوقائية ومنع المنازعات والإنعاش بعد انتهاء الصراع. وهي في موقف جيد يسمح لها بمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات، ولها ولاية واضحة للمساعدة في تسوية المنازعات الداخلية. ويمكنها بطرائقها التعاونية أن تفلح في منع المنازعات. وتعد المنظمة قائمة حصرية للأدوات الفعالة، وتستجمع الخبرة والدراية وفهم المشاكل المحددة. ومن بعض الأمثلة على ذلك أنشطة المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية؛ وأعمال الوقاية والوساطة التي تقوم بها بعثات المنظمة في الميدان؛ والخبرة في مجال مراقبة الانتخابات والمساعدة في صياغة القوانين، من قبل مكتب

بهذه القيم. والواقع أن انتماءنا إليها يفرض علينا مسؤوليات والتزامات لتلبية طلبات معينة، وللحفاظ على المعايير التي تتفق طبيعياً أيضاً مع مصالحنا الوطنية.

فالأمن في أوروبا شامل ولا يتجزأ. وفي قلب هذا المفهوم قيم أساسية ومصير مشترك تتحدد بهما الهوية الأوروبية. وهذه الهوية هي التي ساعدت شعوب أوروبا قبل خمسين عاماً على الالتزام بعملية بناء مجتمع متجدد ومزدهر.

ومن بين التحديات التي تواجهها المنظمة اليوم حل الصراعات الإثنية التي تفجرت بعد انتهاء الحرب الباردة ومنع حدوث تفجرات أخرى في المستقبل. ومن بين المهام التي تشملها ولاية المنظمة اليوم التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ناغورني كاراباخ. وهذا النزاع هو الشغل الشاغل لأرمينيا في سياستها الخارجية، وهو، رغم الحفاظ على وقف إطلاق النار لأربع سنوات تقريباً، يواصل تهديده للسلام والاستقرار في منطقتنا. ونحن نقدر ونمتدح الجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمؤتمر منسك وصولاً إلى حل سلمي تقبله جميع الأطراف في النزاع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغو كوان شوان (فييت نام).

إلا أنه، كجزء من أي حل وسط، يجب ضمان الحريات المعترف بها عموماً لسكان ناغورني كاراباخ، وأمنهم المادي وتحكمهم في إقليمهم ومصيرهم. ويجب ضمان هذه الالتزامات القائمة على اتفاقات باتخاذ تدابير تجعل عملية السلام نهائية وتمنع استئناف الأعمال العسكرية. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف المعنية هو السبيل الرئيسي لإرساء سلم واستقرار دائمين في المنطقة وتحفيز النمو الاقتصادي والازدهار في أرمينيا، وأذربيجان وناغورني كاراباخ.

وتظل أرمينيا على التزامها بإيجاد تسوية سلمية للصراع وستظل تشارك على نحو بناء في عملية السلام. بيد أننا نحث أذربيجان على التفاوض مع الممثلين الرسميين المنتخبين لناغورني كاراباخ، ذلك أننا نؤمن بشدة أنه يستحيل التوصل إلى حل نهائي دون المشاركة المباشرة لناغورني كاراباخ في المداولات المتعلقة بمركزها السياسي.

السلام واستعادة أوضاع التعايش والبدء في عملية إعادة البناء الاقتصادي، والإشراف على إصلاح المؤسسات الديمقراطية وبناء الثقة بين الأطراف.

وتستحق أنشطة المنظمات الدولية في البوسنة والهرسك الاعتراف الكامل. ولضمان نجاح هذه الجهود، ومن الأمور الحيوية لترجمة النتائج الحالية إلى إقرار للسلام والأمن الدائمين، أن يحتفظ بالوجود العسكري الدولي الراهن في البوسنة والهرسك إلى ما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨. أما مستوى الأمن الذي تحقق حتى الآن فهو بالغ الأهمية لتوطيد السلام في المستقبل.

وأقول هذا مشدداً أيضاً على ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي ومنظماته ترتيبات إضافية للحفاظ على البوسنة والهرسك موحدة، ولعدم انتهاك الحدود، وبضمان احترام حقوق الأقليات الوطنية. ونعتقد أن هذا واحد من المجالات التي ينبغي أن تتعاون فيها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المستقبل.

السيد إيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي في البداية أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التغييرات الدينامية التي مر بها العالم خلال العقد المنصرم قد أوجدت فرصاً جديدة للتعاون بين الأمم، وأثارت في الوقت نفسه تهديدات جديدة. وهذا الطابع ذو الشقين يجعل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر إلحاحاً لانتهاز الفرص المستجدة وللاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

ونحن نؤيد تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها محفلاً رئيسياً للتصدي للتحديات في المنطقة عن طريق الدبلوماسية الوقائية ومنع المنازعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل عقب المنازعات. وفي هذا الصدد ننظر إلى إعلان لشبونة بشأن نموذج الأمن العام والشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين باعتباره أداة هامة لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أوروبا.

وتكمن قوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأهميتها في أنها شكلت كجماعة ذات قيمة مشتركة. والذي جمعنا في هذه المنظمة هو هذا الوعد والتزامنا

بموجب اتفاقات دايتون - باريس، بتنسيق مع الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام للبوسنة والهرسك والمنظمات الدولية الموجودة في البوسنة والهرسك. وما كان بالإمكان إنجاز شيء دون التنسيق الوثيق بين ممثلي هذه الجهات في الميدان. لا سيما التنسيق مع قوة التشييت، التي قامت بما يتجاوز توفير الأمن والدعم السوقي اللازم لعملياتنا. وهي بذلك أثبتت إلى أي مدى لزوم وجودها وعملها، المكيفين لتطور الحالة لتوطيد السلام.

وكذلك في ألبانيا، ترحب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساهمة الضرورية التي قدمتها القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها مجلس الأمن. إن عملية ألبا كفلت مناخا آمنا ودعمت المساعدة الإنسانية وأداء المهمة السياسية للممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد مثلت الأزمة الألبانية فترة هامة للمنظمة. وقاد الطابع الفريد للأزمة المجتمع الدولي إلى الاستجابة بطريقة مبتكرة، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين المؤسسات الحكومية الدولية. وقامت المنظمة بسرعة بإنشاء إطار تنسيقي مفتوح لجميع تلك المنظمات بغية التمكين من التنفيذ المتزامن للمهام بطريقة كفؤة واقتصادية ومتضافرة. وقد عمل هذا الإطار بطريقة نالت رضا الجميع.

كما مكنت الأزمة الألبانية أيضا من اختبار قيمة تدخل المجتمع الدولي على مراحل لاستعادة السلام، وهو نهج أخذ يصبح تقليديا. وتضمنت الانتخابات للإتيان بقيادة يمكن للسكان أن يثقوا بهم من جديد دون أن يضطروا إلى اللجوء إلى العنف لمعارضتهم. وعقب مرحلة التدخل الطارئ تلك أنشئ برنامج طويل الأجل للمساعدة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لترسيخ ما استثمره المجتمع الدولي في مستقبل ألبانيا. ومن ثم خفضت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجودها وكيفيته مع بعثتها الجديدة، بينما واصلت توفير إطار تنسيقي للجهات الفاعلة الأخرى.

وتحظى كرواتيا باهتمام خاص في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونظرا لاحتمالات انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كانون الثاني/يناير القادم، قررت المنظمة في حزيران/يونيه الماضي توسيع وتعزيز بعثتها طويلة الأجل في كرواتيا

وأود أن أشدد على أن أرمينيا تؤيد تماما مشروع القرار الذي عرضه الرئيس الحالي، والوارد في الوثيقة A/52/L.38.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لممثل الدانمرك الدائم ولوفده على العمل الممتاز الذي أنجز خلال فترة رئاستهم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتطلع إلى العمل عن كثب مع وفد بولندا، الرئيس المقبل للمنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأمينها العام، السفير أراغونا.

السيد أراغونا (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية الدانمرك، السيد نيلز هلفنغ بيترسن، أشار منذ عدة شهور إلى الإنجازات الهامة للمنظمة في فترة رئاسته. ومنذ ذلك الحين، تحققت إنجازات أخرى، ومع دنو السنة من نهايتها، أود أن أعرض أنشطتنا وأقدم لمحة عامة عن التوقعات لعام ١٩٩٨.

منذ يومين، اختتمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنجاح في البوسنة والهرسك واحدة من أكثر العمليات حساسية التي قامت بها وهي مراقبة انتخابات برلمان جمهورية صربسكا. وبذلك أضافت المنظمة لبنة جديدة إلى عملية بناء السلم في المنطقة. وبينت تلك الانتخابات قدرة المنظمة على الاضطلاع بعمليات واسعة النطاق في فترة قصيرة جدا من الزمن، حيث لم يمر شهران بين الاقتراع وقرار المجلس الدائم الذي منحها الإذن بالعمل. وتعين على البعثة في سراييفو والأمانة أن تنجزا هذه المهمة الجديدة بعد أن فرغتا لتوهما من رصد انتخابات البلديات في البوسنة والهرسك وكانتا تعملان لتنفيذ نتائجها.

إن البوسنة والهرسك مثلت التحدي الرئيسي الذي واجه المنظمة في عام ١٩٩٧، كما حدث في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى رصد الانتخابات، عملت المنظمة على تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن الاستقرار الإقليمي، وفقا للمادتين الثانية والرابعة من اتفاقات دايتون - باريس. وستظل المنظمة تعمل في هذه المناطق في عام ١٩٩٨ وفي تنفيذ المهام الموكلة إليها

وفي طاجيكستان، يظل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على اتصال دائم. ولذا فإن بعثتنا تولت مهمة حماية الأشخاص العائدين إلى أوطانهم في الجنوب من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ففي طاجيكستان، وعند الاقتضاء، تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعم للأمم المتحدة، سواء تضمن ذلك المشاركة في ضمانات الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني، ودعم برامج المصالحة وإشاعة الديمقراطية؛ أو الإسهام والمشاركة في مؤتمر المانحين الذي ينعقد حالياً في فيينا. وهي على استعداد أيضاً، لأن تقدم، مع الأمم المتحدة، مساعدتها في مراقبة الانتخابات المزمع عقدها في العام المقبل.

وأود أن أشيد هنا، بموظفي المنظمات الدولية الذين ما برحوا يعملون في طاجيكستان وفي مناطق أخرى في ظل ظروف صعبة، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن.

وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدعم جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام في طاجيكستان وفي أبخازيا، جورجيا. وفي البلدان أو المناطق الأخرى، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي النصير الرئيسي في مجال السعي لإيجاد حلول للنزاعات - إذا لم تكن النصير الأوحد، كما هو الحال في الشيشان. وكذلك هي الحالة في مولدوفا، وفي جورجيا - بالنسبة لأوستيا الجنوبية - وبالنسبة للصراع الذي يتصدى له مؤتمر مينسك. والحل الذي اعتمده هذا المؤتمر يمكن أن يؤدي إلى انتهاج طريقة مبتكرة هامة بالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فمع بلوغ جهود الرئيسيين المشاركين ذروتها، ستمارس المنظمة للمرة الأولى مهمة حفظ السلم بمعنى الترتيب الإقليمي كما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما كان التعاون في الميدان بين منظماتنا يتعزز أثناء العام المنصرم، كما أوضح ذلك ممثلو وكالات الأمم المتحدة - بمن فيهم السيد رهن، والسيد بوتنا، والسيد ميريم والسيد ووكر - الذين تحدثوا أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن التعاون بين منظماتنا قد أحرز تقدماً أيضاً. وعقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤخراً اجتماعاً في فيينا مع الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بشأن الحالة في القفصاس. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ستترأس الاجتماع السنوي بين رؤساء المكاتب والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في

بتكليف الجدول الزمني لنشرها مع الجدول الزمني لسحب بعثة الأمم المتحدة. وأُكلت لبعثة المنظمة في زغرب ولاية إضافية لتعزيز ورصد تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة الكرواتية فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين على جبهتين وحماية حقوقهم، فضلاً عن حقوق من ينتمون إلى أقليات وطنية.

إن المرحلة الانتقالية بين البعثتين اللتين تختلفان جداً في الخصائص والمسؤوليات سبقتها اتصالات عديدة في الميدان، وفي مقار رئاسة المنظمات، بغية جعل الانتقال سلساً بقدر الإمكان. وقد تواجد المسؤول الإداري عن عملية الانتقال في فيينا قبل بضعة أيام من أجل ذلك الغرض. وقد أعلن أن السلطات الكرواتية ستقترح إبقاء قوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة لما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير، وأن طلب حكومة زغرب هذا نقل بعد ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ولا يسع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلا أن ترحب بهذه المبادرة. ودون شك ستمثل البعثة في كرواتيا أحد الشواغل المركزية للمنظمة في عام ١٩٩٨. والأمم المتحدة أيضاً مهتمة اهتماماً بالغاً بنجاح البعثة، ليس فقط لأن الأمم المتحدة تهتم بكل ما يتعلق بالسلم واحترام حقوق الإنسان، بل أيضاً لأن البعثة ستبرهن أن المنظمة العالمية كانت على حق عندما سلمت مقاليد الأمور لمنظمتنا الإقليمية.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا صاغت وسائل للتعاون في مجالات أخرى أيضاً. ولا يقتصر ذلك التعاون على البعثات واسعة النطاق. ومن جانبي، فإنني أسعى خلال جميع رحلاتي إلى تشجيع تبادل المعلومات والتنسيق بين المنظمات الممثلة محلياً. بل إن التعاون البراغماتي القائم على احترام اختصاصات وخبرات كل منظمة أصبح هو القاعدة ولم يعد الاستثناء. ورغم ذلك، فإن زيادة تعزيره لا تزال ممكنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغو كوانغ شوانغ (فييت نام).

ولذا فإن مكتب حقوق الإنسان الذي افتتحته الأمم المتحدة في سوخومي، جورجيا قبل سنة تقريباً يتضمن موظفاً للأمم المتحدة وعضواً من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في جورجيا.

الدبلوماسيين والمسؤولين الدوليين بل تتضمن أيضا المجتمع المدني، كما كانت رغبة مؤسسيها في هلسنكي.

وفي ١٩٩٨، ستكون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحاجة إلى أن تزيد من قدرتها لمنع الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان. وقامت دولها الأعضاء بتوفير أدواتين جديدتين لها لتحقيق ذلك الغرض: تعيين ممثل معني بحرية وسائط الإعلام ومنسق للأنشطة الاقتصادية والبيئية. وتتمثل مهمة الأخير في تعزيز قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على دراسة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للأمن، دون أن تصبح المنظمة هيئة اقتصادية ومالية. وفي الواقع، دلت الأزمة الألبانية على أن الجانب الاقتصادي للأمن لا يمكن إغفاله.

وتمشيا مع إعلان لشبونة بشأن نموذج مشترك وشامل لأوروبا للقرن الحادي والعشرين، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستبذل جهدا لتعزيز التعاون والتكامل بين المنظمات الأوروبية ومنظمات عبر الأطلسي. والمؤتمر الوزاري الذي سينعقد خلال ثلاثة أسابيع في كوبنهاغن، الذي تنتهي فيه مدة الرئاسة الدانماركية، ينبغي أن يبتكر، في جملة أمور أخرى، وسائل لتحقيق تقدم في تعريف نموذج للأمن، بما في ذلك منهاج للتعاون الأمني يستهدف تحديد طرائق التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الأمنية الأخرى.

وفي كوبنهاغن، سيتعين على الدول الأعضاء أيضا اعتماد آلية تمويل جديدة للعمليات الواسعة النطاق التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا من شأنه أن يجنبنا تكريس قدر كبير من الطاقة للسعي المحموم بحثا عن تمويل طوعي مخصص وبذلك تتعزز فعالية الوكالة، وكذلك تكييف التدابير من أجل الأمانة التي اقترحتها على الدول الأعضاء.

وبهذه الإنجازات الكبيرة، تأتي رئاسة الدانمرك إلى نهايتها. وستخلف بولندا الدانمرك. وإن وجود وزير الخارجية البولندي، السيد غيريمك، في الاجتماع الوزاري الأخير للترويكا في نفس اليوم الذي أدى فيه اليمين له بشير خير فيما يتعلق بالاهتمام الشخصي الذي سيتحلى به لدى اضطراره بولاية رئاسته.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

أوروبا والأمين العام لمجلس أوروبا ورؤساء وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ جنيف مركزا لها. ومن أجل تسهيل مشاركة الأخيرة، اقترحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقد هذا الاجتماع في جنيف.

ووفر هذا العام المنصرم أمثلة عديدة على إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاستقرار والسلام في أوروبا، ليس فقط من خلال توفير استجابات حسنة التوقيت للصراعات الجديدة ولكن أيضا من خلال الاضطلاع بولايات طويلة الأجل أنشطتها بها دولها الأعضاء.

وفي مجال تحديد الأسلحة، اضطلعت الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باستعراض وثيقة فيينا للمفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. وكان تنفيذ مدونة السلوك التي تعالج الجوانب السياسية والعسكرية موضوع مؤتمر المتابعة في فيينا وكذلك الحلقات الدراسية الوطنية التي صممت للعسكريين.

وكذلك هناك مهمات أخرى طويلة الأجل في المستقبل. وتتمثل فلسفة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا بد منهما لمنع الصراعات، سواء كانت داخلية أو خارجية. وتعتقد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن البعد الإنساني يمثل عنصرا هاما في الأمن، وإنه لمي هذا الإطار قرر المجلس الدائم إنشاء فريق المراقبين الاستشاريين في بيلاروس.

وبالإضافة إلى ذلك تعزز في العام الماضي، الدور الذي اضطلع به المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجالات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. وسوية مع بعثتنا في سراييفو ووجودنا في تيرانا، شارك مكتب وارسو في عمليات مراقبة الانتخابات التي دلت على ترابط العلاقة بين حرية التصويت، والديمقراطية وإرساء الأمن من جديد. واطلع المكتب أيضا بعمليات هامة في مراقبة الانتخابات، وبخاصة في صربيا والجبل الأسود.

واضطلعت الجمعية البريطانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في جميع أنشطة المنظمة المتصلة بالانتخابات. وإن تأييد هؤلاء الممثلين المنتخبين لجميع أنشطتنا يعني أن منظمنا ليست مقتصرة على